# القسم الثانى

# مواجهات وحوارات

## الفصل السادس

# حوار مع: منتصر الزيات

### منتصر الزيات محامى الجماعات «الراديكالية» :

منتصر الزيات المحامى الأول للجماعات الإسلامية «الراديكالية» فى مصر، وأحد رموز الحركة الإسلامية المؤثرين فى تاريخها الجهادى والسياسى، كما أنه كان الداعم الرئيسى لحزب الشريعة.. حيث لعب دورًا كبيرًا فى تكوين البنية الأساسية لهذا المشروع الوليد، فضلا عن جهوده فى إطلاق مبادرة وقف العنف من قبل الجماعة الإسلامية، التى حققت نجاحات كبيرة فى إعادة الهدوء إلى الساحة المصرية، بعد ميراث طويل من العداء الذى أودى بحياة العديد من الطرفين.. وفى هذا الحوار مع منتصر الزيات نتناول معه الظروف والملابسات التى أدت إلى التفكير فى إنشاء حزب سياسى للجماعات الإسلامية «الراديكالية»، ليعلن نبذ العنف بصورة نهائية، وموقف الحكومة من المشروعات الإسلامية المقدمة، وأسباب الصراعات التى حدثت بين صفوف الحركة الإسلامية بعد الإعلان عن تأسيس حزب الشريعة، والخلافات بين قادة الجماعة الإسلامية والجهاد، وأثر ذلك على مستقبلها فى العمل السياسى والجهادى، بالإضافة للعديد من القضايا الأخرى المهمة. وفيما يلى نصه:

**بداية: لماذا ظهرت أخيرًا فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟**

– فى تقديرى أن انسداد قنوات التفاهم بين الإسلاميين والسلطة، واستخدام دوائر معينة داخل السلطة هذه الحالة فى خندقة قطاعات من التيار الإسلامى فى العنف، والعنف المضاد، بما أعتبره «فخًا» منصوبًا لهذه الحركة، تستخدمه الحكومة لتشويه صورة التيار الإسلامى والجماعات لدى الشعب، وتنفير الناس منهم.. لذلك فكر بعض أبناء هذه الحركة ممن كانت لهم علاقات تاريخية بالجماعات، ولكن علاقتهم التنظيمية بها انتهت فى أن يتحركوا تحركات سياسية لقطع الحصار المفروض على أبناء هذه الحركة، بما لا يتيح للحكومة المصرية استخدام ورقة التنظيمات السرية وقانون الإرهاب فى التسلط على عناصر وأفراد الجماعات، فكانت الفكرة، فكرة تأسيس حزب لا يتنازل عن أى من الأفكار والمعتقدات الإسلامية، وإنما يتمسك المشروع الحزبى بها، فى محاولة لتقنين الواقع لصالح التيار الإسلامى، والتواصل مع الشعب من جديد عبر قضيتين لا يختلف الناس عليهما وهما:

**أولا:** تطبيق الشريعة الإسلامية.

**ثانيًا:** تحرير القدس ومواجهة التطبيع.

وعندما تفضل الأستاذ ممدوح إسماعيل وكيل المؤسسين وبعض إخوانه بعرض هذه الفكرة علىّ دعمتهم من حيث أرى ضرورة تنوع الوسائل والآليات.

**وهل هذه المشروعات الإسلامية الجديدة تعبير عن وفاة جماعة الإخوان فى مصر؟**

- حركة الإخوان، جماعة إسلامية سياسية شاملة، تتميز بالخبرة الطويلة، وهى رافد مهم من روافد الحياة السياسية عامة فى مصر، لا يستطيع أحد أن يتجاوزها، غير أن تجدد دماء الحركة الإسلامية شىء صحى أو أمر إيجابى، وهو فى صالح حركة الإخوان ولصالح الحركة الإسلامية بعمومها، باعتبار أن كل فصيل من فصائل هذه الحركة يقف على ثغر من الثغور.

**وما هى حدود العلاقة بين الجماعات الإسلامية، وبخاصة بين الجماعة والجهاد وبين الإخوان.. وما هى الاختلافات الجديدة بينهم ومستقبلها؟**

- حقيقة، من أهم الملاحظات التى أنا شخصيًا آسف لها، أنه لا توجد علاقة بين الجماعات وبين الإخوان، ودائمًا أقول للإخوان المسلمين إن عليهم دورًا كبيرًا فى ترشيد الحركة الإسلامية، باعتبارها الأخ الأكبر والفصيل الأقدم والأسبق، فمؤكد أن للإخوان المسلمين قوة كبيرة وخبرة عظيمة، وكنت أتمنى للإخوان أن يلعبوا دورًا صحيحًا، أيضًا أن الإخوان يقابلهم عقبات وتهديدات ومخاطر أمنية، واتهامات بالجملة، بأنهم ينسقون مع الجماعات، لكن كل هذا لا يعنى أن يتخلصوا من متابعة دور حقيقى وتاريخى، كان من المفترض أن يلعبوه، وأيضًا كنت أحب أن تكون الجماعات أكثر سيولة فى التعاطى مع الإخوان، باعتبارهم أقرب من أى فصيل آخر، وإذا كنا نبحث عن حوار مع الدولة، فإن الأفضل والأحكم أن نبحث عن حوار مع الإخوان، وأن يكون كل منا قوة للآخر.. المشكلة أن هذا الحوار مفتقد، وأن التعاون مفتقد بين الإخوان والجماعات، وأعتقد أن المحن التى تواجهها، قد تجعل المستقبل يحمل أمانى فى تقريب وجهات النظر فى إمكانية - على الأقل - إيجاد مساحة مشتركة للتفاهم.

**وهل ثمة تحول فكرى عند الجماعات الإسلامية التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة؟**

- فى هذه المرحلة من المؤكد حدوث مراجعات شاملة داخل التيار الجهادى، وفارق كبير بين المراجعات والتراجعات، فالمراجعات شىء إيجابى، يعنى تمييز الثمين من الخبيث، والصالح من الطالح، بما يعود بالخير على الوطن بشكل عام، وعلى هذه الحركة بشكل خاص، فما كان يصلح من وسائل لتحقيق أهداف وغايات الحركة الإسلامية فى السبعينيات والثمانينيات مؤكد أنه يحتاج إلى مراجعة حتى يحقق قوة الدفع المطلوبة، ونحن فى الألفية الثالثة..

فالمراجعات تثبت المتفق عليه شرعًا وواقعًا، وتنحى المختلف عليه.

المراجعات تراعى فى حساباتها النظام العالمى الجديد، ونظام العولمة وما تفرضه من قيود وحصار على أبناء الأمة الإسلامية بصفة عامة.

المراجعات تستدعى من الفقه الإسلامى الصحيح ما يصلح لانطلاقة الأمة الإسلامية، وفتح باب الاجتهاد لعبور الألفية الجديدة بمنهج جديد وفكر أصيل، ينطلق من تراث إسلامى وحضارة إسلامية عريقة، فيحدث امتزاج طبيعى وتلقائى بين الفكر الإسلامى، وبين الواقع.

أما التراجعات، فهى تعنى الانتكاسة والردة، وهو أمر غير متصور على الإطلاق. فالعامل المهم الذى أتاح فرصة وجود هذه المراجعات هو قرار الجماعة الإسلامية فى مصر وقف العمليات العسكرية، فلم يكن من المتصور أن تحدث هذه المراجعات والتقييمات الماضية لثلاثين عامًا من الصراع الدامى بين الحركة الجهادية والسلطة فى ظل استمرار العنف، وارتفاع أصوات الرصاص ودوى المدافع.. فبعد قرار الجماعة الإسلامية وقف العمليات المسلحة، ظهرت دراسات لرموز وشخصيات إسلامية مثل: دراسة الشيخ محمد المقرئ «حكم قتل المدنيين»، التى تعرض فيها لأحكام شرعية تتعلق بحوادث الاعتداء على السائحين الأجانب والنصارى، وأيضًا دراسة المهندس صلاح هاشم، أحد أبرز مؤسسى الجماعة الإسلامية حول «أسباب الصراع بين الجماعات الإسلامية والدولة»، والذى خلص فيها إلى أن الأخطاء مشتركة بين الاثنين، ووضع تصورات تؤصل كيفية العلاقة بين أبناء الجماعة الإسلامية والسلطة، كما خلص فيه إلى ملاحظة مهمة وهى أنه فى كل الفترات وفى كل الأقطار العربية التى حدث فيها صدام بين الحركة الإسلامية والسلطة، كانت النتائج دائمًا لصالح القوة المادية والسلطة، وسلبًا فى خانة الجماعات الإسلامية، بينما تشهد البلدان التى مارست النضال السياسى بشكل بارز، احتواء المخططات والمؤامرات التى تستهدف استئصال الحركة الإسلامية.. فالقتال مرتهن بالقدرة والاستطاعة، ويرتبط بهما وجودًا وعدمًا.

**وهل مبادرة وقف العنف التى أطلقتها الجماعات الإسلامية وتبنتها منذ يونيو ١٩٩٧ لازالت قائمة، وهل نجحت أم فشلت، وما هى ضمانات نجاح استمرارها من وجهة نظرك؟**

– مبادرة وقف العنف أستطيع أن أزعم بأنها مازالت قائمة، ومازالت تداعياتها حتى الآن تحكم العلاقة بين الجماعات وبين أجهزة الأمن والسلطة ومؤسسات المجتمع المدنى، وكذلك دراسة الشيخ محمد المقرئ التى خلص فيها إلى عدم جواز قتل المدنيين بصفة عامة من غير المحاربين، وعدم جواز قتل الأقباط غير المحاربين، وعدم جواز قتل السائحين الأجانب غير المحاربين.

أيضًا من تداعيات مبادرة وقف العنف اتجاه فريق من الإسلاميين الذين يحسبون تاريخيًا

على الجماعات الإسلامية - وإن كانوا الآن غير تنظيميين - إلى محاولة تأسيس أحزاب إسلامية جديدة.

كل هذا من تداعيات مبادرة وقف العنف.. هذه المبادرة حدث مهم جدًا، لأن الذين أطلقوا هذه المبادرة، هم الذين أسسوا الجماعات الإسلامية.. مرجعيتهم التاريخية والتنظيمية هذه تجعل الحدث مهمًا. صحيح أن المجتمع لم يشتبك اشتباكًا فكريًا مع المبادرة، الأحزاب لم تلعب دورًا إيجابيًا للتحاور مع مبادرة وقف العنف، وكذلك المؤسسات والنقابات.. الناس كلهم صمتوا، وراحوا يلحظون اتجاهات الحكومة فقط، لكن المبادرة مهمة، وأعتقد أنها ناجحة نسبيًا.. وضمانات نجاح استمرارها:

أولا: أنها تحمل بين طياتها أسبابًا شرعية للحالة الفكرية التى يعلنونها، ومتى حملت أى مبادرة أسبابًا شرعية أو توصيفًا شرعيًا متطورًا، فإن هذا يعنى قدرتها على التواصل، وليست مجرد تكتيك حركى.

**ثانيًا:** لا بد حتى تتدافع النخبة وتحدث تفاعلاتها المستمرة، أن تستمر الحكومة المصرية فى إجراءاتها المتوازنة، التى تعمق وتدفع الجهود التى تبذل لوقف العنف.. هذه هى الضمانات فى رأيى كى تستمر مبادرة وقف العنف. ولكن لا معنى للحديث عن استمرار المبادرة من عدمه إذا لم تقم الدولة بواجباتها فى تطبيق القانون واحترام أحكام القانون بالإفراج عن المعتقلين من أبناء التيار الإسلامى.

**وهل يعبر هذا التوجه الجديد للجماعات الإسلامية عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية أم هو تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟**

- الانضواء تحت لواء الحركة الإسلامية، وبصفة خاصة الفصيل الجهادى منها أمر عقائدى، يتعلق بالعقيدة.. والحركة الإسلامية فى مصر حركة سلفية، تؤمن بالدعوة والجهاد بضوابطه، وقادة الحركة الجهادية حينما كانوا يحاكمون بقتل السادات، ارتدوا ملابسهم الحمراء، وكانوا يصدعون بالحق الذى يعتقدونه بين جنبات المحكمة، وأودعوا أبحاثهم الشرعية التى تؤصل لفكرة قتال الحاكم المبدل لشرع الله فى مضابط المحكمة.. فالمسألة على هذا النحو لا تحتمل التكتيك على أى مرحلة من المراحل، وعندما أعلنوا مبادرتهم السلمية لوقف العمليات المسلحة، أيضًا كان الموضوع لاعتبارات شرعية وواقعية.

نحن أبناء هذه الحركة نؤمن بالشورى التى أصلها وعرفها الإسلام قبل أن تعرفها الحضارات الحالية، ونؤمن من خلال ذلك بأن التشريع حق لله ابتداء وتمارسه الأمة ابتناء.. وعلى هذا النحو إذا كانت الديمقراطية المقصودة باصطلاحها المعاصر «حكم الشعب للشعب» نفسه بنفسه، بعيدًا عن شرع الله، فنحن عن جدل لا نؤمن بهذه الديمقراطية، التى تقصى

شرع الله، وتستبدل به شرائع من عند الناس.. ونزعم أن الإسلام يتضمن بين دفتيه أداءً ومنهجًا ديمقراطيًا حقيقيًا، يعترف بحق التشريع لله، وهو أيضًا يفتح الباب واسعًا للأمة بالاجتهاد، وفى محاسبة الحاكم والمسئولين وعزلهم، وممارسة المعارضة على أوسع صورة، لا تعرفها المدنيات الحديثة، فى ظل الإسلام يُسأل الحاكم عن مصادر دخله، ويسأل عن كيفية توزيع ثروات الأمة، ويقال هذا عند الضرورة دون تقديس مكذوب.. المشكلة أن هذا كله ينبثق من خلال النسق الحضارى فى الإسلام، فنحن نؤمن بالتعددية وبحق الآخرين فى التعبير عن الرأى، ونؤمن بحتمية وجود المعارضة، لكن ذلك كله لا يعنى الخروج عن المعلوم من الدين بالضرورة، وكل مجتمع له قوانينه التى تحترم، ومجتمعنا شرقى مسلم، ينبغى أن تحترم قوانينه الإسلامية.

**وهل تعتقد بأن أصحاب المشروعات الإسلامية الجديدة قد استوعبوا تجارب الأحزاب الإسلامية فى الوطن العربى «الإصلاح فى اليمن - الإخوان فى الأردن - الجبهة الإسلامية فى السودان»؟**

- من المؤكد أن الحركة الإسلامية فى مصر ضاربة الجذور، عبر مراحل تاريخية متعاقبة، مما أكسبها خبرات كبيرة وتراثًا فكريًا، لكن التجارب المعاصرة للحركات الإسلامية فى بعض الأقطار العربية كانت محل نظر وتدقيق، وألقت بظلالها من حيث ضرورة تفعيل النضال السياسى فى المجتمع المصرى.

**ولكن هل يمكن أن توافق الدولة على إنشاء حزب إسلامى أو له مرجعية إسلامية؟**

- الحقوق لا تمنح، إنما تنتزع انتزاعًا. هذا من حيث الأصل، والشعب المصرى يتمتع بمساحة من الحرية تفوق بمراحل مثيلاتها فى الدول العربية الأخرى.. هذه الحرية النسبية التى يتمتع بها الشعب المصرى لم تكن منحة من حاكم بقدر ما كانت مكتسبات نضال، امتد لعشرات السنين للحركة الوطنية فى مصر، التى ضمت القوى السياسية المختلفة، عبر جمهوريات ومدارس للحكم، تقلبت على حكم مصر، بذل الشعب المصرى خلالها خيرة رجاله وشبابه، لذلك أنا لا أعلق النتيجة على رضاء الحكام فى مصر، ويقدر ما يستطيع أصحاب هذه المشروعات الحزبية الإسلامية أن يتحركوا «فأنا لا أتحدث باسمهم أو نيابة عنهم» ويفرضوا وجودهم على الحكام أو على السلطة، وينتزعوا حقهم المشروع فى التواجد كقوة أو جماعة ضغط إسلامية، تحقق اجتذاب قطاعات كبيرة من الشعب المصرى.. عليهم أن يسعوا جاهدين إلى إحراج الحكومة المصرية وتصويرها فى موقف الفاشم، الذى يحول بين المواطنين وحقهم فى التواجد والتعبير عن آرائهم ومعتقداتهم بصورة سليمة، فقيمة أى مشروع إنما تنطلق من قدرته على التفاعل مع الجماهير وكسب ثقة أعداد كبيرة من الشعب، والنخب

الثقافية والفكرية فى المجتمع، وهذا أهم بكثير من الحصول على رخصة، وكثيرة هى الرخص التى لا تملك رجالا يحملونها، وكثيرة هى الأحزاب التى تفتقد المترددين عليها.

**وبم تفسر إصرار بعض الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية رغم علمهم المسبق برفض الدولة؟**

- المناخ السياسى فى مصر معقد، واحتكار الحزب الوطنى للسلطة، بكل ممارساتها، وتزوير إرادة الشعب فى الانتخابات التشريعية، كل هذه المظاهر كرست لهذه الحكومة تفصيل قوانين إرهابية، تقمع المعارضين لها، وتزج بخيرة شباب الوطن من أبناء الحركة الإسلامية على وجه الخصوص فى غياهب السجون، وتدفع بهم للمقاصل العسكرية، حيث تفتقد الضمانات القانونية والشرعية للمحاكمات أمام القضاء العسكرى. كل ذلك يفتح الباب أمام تجدد دوامات العنف. لكن إذا كانت بعض دوائر السلطة تستدرج لطعن أبناء الحركة الإسلامية وجرهم إلى فخ العنف، فربما دفع ذلك البعض إلى إفشال هذه المخططات بالإصرار على تقديم مشروعات وأطروحات إسلامية، قننوا بها وضع مشروع سلمى وعلنى، يحملونه على رؤوس الأشهاد، يتحركون به فى التجمعات الشعبية، وذلك كله يسبب للحكومة المصرية حرجًا بالغًا، وأتصور أنها لا بد أن تراجع نفسها. وهذه من أوليات النضال السياسى، الذى لا يسلم بتوزيع الحكومة للأدوار، وتسهيلا لإنشاء أحزاب وهمية لا وجود لها فى الحقيقة، فأصحاب هذه المشروعات يهدفون إلى إحراج الحكومة أو النظام السياسى فى مصر، أملا فى تجاوب الشعب معهم وانتزاع هذا الحق المشروع.

**ما هى علاقة حزب الشريعة بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، وهل لديكم حوار مع الناصريين - الوفد - الشيوعيين؟**

- يسأل فى ذلك الأخ الأستاذ ممدوح إسماعيل فهو وكيل المؤسسين وهو الناطق باسمهم لكن.. علاقتى أنا التى أحرص عليها، هى علاقتى بالجماعة الإسلامية والتيار الجهادى على وجه الخصوص، الذى أشرف بالانتماء إليه فكريًا، وبدأت معهم مشوارى السياسى فى أواسط السبعينيات، وأحب أن أبقى معهم فى هذا الخندق، وإن تغير طبيعة الأداء، فبعد أن انتهت علاقتى التنظيمية بهم منذ عام ١٩٨٥، وتبوأت منصة الدفاع عنهم فى كل المجالات، التزم بالموقف الرسمى للجماعة الإسلامية وجماعة الجهاد فى شأن رفضى العمل الحزبى. لكن اتجاهاتى الشخصية هى ضرورة تنوع الوسائل والآليات، وأن تعددية الاجتهادات الإسلامية من الممكن أن تكون شيئًا وأمرًا صحيًا، وضرورة توظيف طاقات كثيرة معطلة وسط الحركة الإسلامية، فكثيرة هى العناصر والشخصيات المتنوعة، والتى انتهت علاقتها التنظيمية بالتنظيمات الدينية «الراديكالية»، أو لا توجد للآخرين أصلا مثل هذه العلاقة، فالاستفادة

بهذه الطاقات وتوظيفها فى أداء نضال سياسى وتكوين جماعة ضغط قوية فى المجتمع لصالح الإسلام والمسلمين، هو أمر مهم وفعال والسكوت عنه أمر غير مبرر، لذلك حينما تفضل بزيارتى الأخوة المؤسسون لحزب الشريعة من زملاء ورفاق السجون وعرضوا علىَّ فكرتهم، كان موقفى منهم موقف المناصر الداعم، لا موقف المشارك، ونصحتهم بألا يدخلوا فى معارك أو جدل مع الأحزاب الأخرى أو القوى السياسية المختلفة فى المجتمع وعلى وجه الخصوص حبذت لهم أن يستفيدوا من تجربة الوسط، وأن يتفاعلوا مع الاتجاه الناصرى بشكل خاص، لأن دوائر كثيرة داخل الحركة الناصرية استفادت من التجارب، وانتهت إلى ضرورة الحفاظ على تراث الأمة وهويتها الإسلامية، وضرورة الامتزاج بين الاتجاهين، الإسلامى والناصرى، مما يعود بالنفع على الوطن. لكن الفصيل الوحيد من بين القوى السياسية الذى ينبغى التعامل معهم بحذر هم الشيوعيون، باعتبار أنهم ينكرون الأديان، ولا يجمعنا بهم إلا حق المواطنة والقضايا القومية الكبرى وأعتقد أنهم يسيرون فى هذا الاتجاه.

**وهل جرت اتصالات بينكم وأطراف فى الحزب الحاكم كنوع من استطلاع الرأى؟**

- ليست لى صفة رسمية فى الحزب حتى أعرف، ولكنى لا أعتقد حدوث ذلك.

**هل تعتقد أن إنشاء مثل هذه الأحزاب يمكن أن ينهى ظاهرة ما يسمى «المتطرفين فى الخارج»؟**

- إخواننا من رموز وقيادات الجماعات الإسلامية فى الخارج فى وضع لا يحسدون عليه، مطاردون، تتعقبهم أجهزة أمنية مختلفة، دولية وإقليمية، وهم مستهدفون فى كل الأحوال، فى حالة استمرار الصراع داخليًا أو وجود مخرج للأزمة. الذى أؤكد عليه أن هذه الشخصيات القيادية بالخارج لم تمانع فى الموافقة على مبادرة وقف العنف، رغم شكوكهم فى جدواها. هم بالتأكيد يمثلون غطاءً فكريًا مهمًا للحركة الإسلامية بمصر، وصوتها الذى يرتفع فى العالم حينما يُضيَّق عليه فى مصر. وأنا أعنى أصحاب الاعتبار والصدق من أبناء هذه الحركة الأصلاء، وليسوا الدخلاء!

**ما هو مصير إسلاميى الخارج من الجماعات الإسلامية فى حال التوصل إلى صيغ تعايش وتحاور وإيقاف للعنف بين إسلاميى الداخل والحكومة المصرية، وفى تقديركم كم عدد الإسلاميين الحركيين بالخارج الآن؟**

- قيادات الجماعات الإسلامية بالخارج فى الحقيقة لا أريد أن أظلمهم، فهم متجاوبون جدًا ومتفاهمون، ولديهم رغبة فى التعايش والتضافر مع القوى السياسية الأخرى، لكن هم يبحثون عن ضمانات.. يقولون لا بد من وقف المذابح التى تسمى بمحاكمة المدنيين فى المحاكم العسكرية، لا بد من إطلاق سراح المعتقلين المتخمة بهم السجون. هم يبحثون عن ضمانات،

وأعتقد أنهم لن يكونوا حجر عثرة فى طريق التفاهم بين الجماعات الإسلامية فى الداخل والقوى السياسية الأخرى، وليس هناك إحصاء دقيق لعدد الإسلاميين الحركيين بالخارج ولا أستطيع أن أقول رقمًا محددًا، ولكن بالتقريب هم الذين خرجوا من أيام أفغانستان، وهم بالآلاف، والحركيون قد يكون عددهم قرابة الألف. أقول ليس هناك إحصاء أو رصد دقيق لأعدادهم بالضبط.

**تنتقل إلى الصراعات التى حدثت بين قادة تنظيم الجماعة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة، ونسألكم عن أهم أسباب هذا التدهور فى العلاقة بينهم؟**

- أريد أن أقول إنه ليس هناك تدهور على النحو الذى أشيع، ما حدث مجرد خلافات فى وجهات النظر، وهذه دليل صحة الجماعة الإسلامية، ودليل على قوتها، شىء طبيعى أن يكون هناك خلاف فى وجهات النظر، وما يشير إلى أن تنظيم الجماعة تنظيم قوى، هو اهتمام وسائل الإعلام بما يجرى داخله أو بين عناصره أو قياداته، وهذا دليل على أن هذه الجماعة تؤثر فى المجتمع، فالطبيعى أن يكون هناك اختلاف فى وجهات النظر، الطبيعى أيضًا ألا يحدث انشقاق نتيجة لهذا الاختلاف فى وجهات النظر. وأنا مازلت أراهن على أن بنيان الجماعة أو بنية التنظيم هى بنية قوية، غير قابلة للانشقاق، اتفاق وانسجام بينها فى احترام قياداتها، والحرص على قوة بنيانها، وهذا موجود لدى كل قياداتها.

الإعلام ركز على مقال خاص بالشيخ رفاعى طه برؤيته الشخصية، وهو قال ذلك فى مقاله، الذى تحدث فيه بمناسبة مرور عامين على حادث الأقصر، وانتقد فيه سياسات حكومية خاطئة، تنتهجها الحكومة المصرية، وأنها هى التى تكرس مناخ العنف، وأن استمرار الحكومة فى هذه الإجراءات قد يؤدى إلى تكرار حادث الأقصر، وقال هذا كتحليل، وليس كقرار من الجماعة الإسلامية. ولكن الصحافة الغربية بصفة خاصة اهتمت بهذا المقال وضخمته، وصورته وكأن الجماعة الإسلامية قد نقضت الهدنة.

**لكن كل ما حدث بعد ذلك لا يدل على أن هذا الكلام لـ«رفاعى طه» مجرد رؤية شخصية فقط. أليس كذلك؟**

- رفاعى طه قال ذلك بنفسه، لكن ربما الغرب أساء فهم معنى الترجمة، وربما هناك من انتهز هذا المقال ليروع الناس، لأن الرجل قال بنفسه فى مقاله، بين كلامه، أن هذا الكلام يعبر عن رؤيته الشخصية، وأنه لا يعبر عن رأى الجماعة، ومهر توقيعه «رفاعى طه إسلامى مصرى»، لم يقل حتى إنه أحد قيادات الجماعة الإسلامية.

**وهل ما حدث داخل تنظيم الجماعة الإسلامية كان بسبب الانقلابات الأخيرة التى أسفرت عن الإطاحة برفاعى طه مسئول مجلس شورى التنظيم ليحل محله مصطفى حمزة مسئول**

**التنظيم الحالى؟**

- حقيقة، المسألة ليست مسألة انقلابية على النحو الذى يعرفه أهل السياسة؛ فالمسألة فى العمل الإسلامى تطوعية، وتكليف، وهو عبادة، وما نشر أو ما أذيع من تولى مصطفى حمزة رئاسة مجلس الشورى ليس بجديد، لأن مصطفى حمزة كان يتولى مجلس شورى الجماعة قبلها بعام تقريبًا وهذا الموضوع طواعية، وقيادة الجماعة الإسلامية تبادلية؛ منذ حادث الأقصر تقريبًا، اتفق على أن تكون القيادة تبادلية بالدور لمجلس الشورى، فالمسألة مستقرة وليست جديدة، وإن مصطفى حمزة يمارس مهامه كزعيم للجماعة منذ ذلك الوقت، فلم يتول مصطفى حمزة قيادة الجماعة بسبب مقال رفاعى طه أو انشقاقات حدثت.

ولكن فى واقع الأمر كانت هناك اختلافات فى وجهات النظر، رفاعى طه وغالبية أعضاء المجلس يرون أن مرحلة التهدئة التى انتهجتها الجماعة مازالت قائمة، وتحتاج إليها الجماعة لأسباب شرعية وأسباب واقعية، وأن ذلك ليس متصلا بأى صفقة مع الحكومة، بقدر ما هو متصل بضرورة شرعية للجماعة الإسلامية، وهى أن تراجع منهجها، وتراجع أسلوبها وآلياتها. وهذه المراجعات - وليست التراجعات - تحتاج إلى فترة هدوء وليس توتر، لكن الشيخ رفاعى طه يرى ضرورة تصعيد الموقف إعلاميًا، وانتهاج خط إعلامى يندد بسياسات الحكومة، بينما يرى البعض أن ذلك قد يوجد توترًا غير مبرر، لا تحتاجه الجماعة فى هذا التوقيت. لكن هذا فى إطار أخوى، ولم يحدث انشقاق ولن يحدث بإذن الله. وأقول: إن عدم انشقاق الجماعة الإسلامية فيه مصلحة للجميع لأننى حريص على وقف كل أعمال العنف المسلحة وأدعمها وأشجعها.

أقول: إن انشقاقًا واحدًا أو أكثر، أو وجود مجموعة أفراد تخالف هذا الخط، سيوجد مجموعة شرسة، تمارس العنف المسلح بصورة شرسة، وإن كانوا قلة ضعافًا، لكنهم يمكن أن يمارسوا أعمال عنف تكون نتائجها على المجتمع سلبية، لذلك أقول: حتى لا يؤخذ كلامى على أنه تنظيمى أو أننى أشجع الجماعة - إن عدم حدوث هذا الانشقاق فيه مصلحة أيضًا للدولة ولقد غلب التيار المعتدل الأخير!!

**وهل مقتل فريد كدوانى ثم مقتل علاء عبد الرازق كان له تأثيره فى هذه الأحداث، حيث مثل رد فعل عنيف لدى رفاعى طه الذى يؤيد العنف مع السلطة؟**

- أحب أن أنوه إلى أن الشيخ رفاعى طه هو أحد أبرز المؤسسين للجماعة الإسلامية الأوائل، فهو الوحيد من مجلس الشورى الأصلى الذى أسس الجماعة عام ١٩٧٤، وهو الوحيد فى مجموعة الخارج الذى ينتمى إلى المجلس القديم، كما أنه ساهم فى وضع لائحة الجماعة وضوابطها ونظامها الداخلى، ومن غير المتصور أن يخالف الشيخ رفاعى طه هذه النظم التى وضعها هو.

**لماذا رفض رفاعى طه المبادرة التى أطلقتها الجماعة لوقف العنف؟**

- حقيقة، الشيخ رفاعى لم يوافق على هذه المبادرة، لكن الرأى الراجح هو ما يتفق عليه بالإجماع أو الأغلبية فى مجلس شورى الجماعة وكوادرها فى الداخل والخارج، فكان قرارها بوقف جميع العمليات المسلحة، وعدم الاستدراج مرة أخرى وراء أى حوادث طارئة، تدفع الجماعة مجددًا وراء أى أحداث عنف.

وقادة الجماعة قد تنبهوا إلى أن هناك «فخًا» مسبقًا نصب لهم للدخول فى نفق العنف للإجهاز عليهم، وتصويرهم بأنهم إرهابيون. أعتقد أنه بعد أكثر من عشر سنوات من الصراع الدامى بين الجماعة الإسلامية تبينت الآن عدم جدوى اللجوء إلى العنف المسلح، وأن الرد على مقتل فريد كدوانى ليس بالضرورة أن يكون بعنف مماثل، وإنما بتوجيه الخطاب إلى الرأى العام حول الخطأ الذى انتهجته أجهزة الأمن فى مقتل كدوانى ومن معه.

**وماذا كان رد الشيخ عمر عبد الرحمن «الأب الروحى للجماعة الإسلامية» فى الأحداث الأخيرة؟**

- الشيخ عمر عبد الرحمن ليس له دور فيما حدث أخيرًا، لأنه مقيد الحرية فى سجنه بالولايات المتحدة الأمريكية، وهناك صعوبة فى الاتصال به على نحو سريع، وهذه من أهم الأسباب التى دفعت إلى جماعية الأداء فى الجماعة الإسلامية، نظرًا لغيابه.

وكان آخر ما وصل من الشيخ عمر عبد الرحمن هو فتوى عدم العمل الحزبى فى الجماعة الإسلامية. لكن فى هذه الأحداث لم يرد عليها تعليق للشيخ عمر عبد الرحمن.

**ما حقيقة موقف الشيخ عمر عبد الرحمن من مبادرة وقف العنف؟**

- الشيخ عمر منذ البداية كان يدعم مبادرة وقف العنف، ودائمًا الشيخ عمر فى منهجه ينحاز إلى رأى الأغلبية فى مجلس شورى الجماعة الإسلامية، ولا يطل برأى مخالف إلا إذا كانت هناك وجهة نظر شرعية يصوب بها الرأى الراجح أو الغالب داخل المجلس.. ولقد سحب فضيلته تأييده للمبادرة وأبدى ملاحظات حولها وإن لم يلزم أحد برأيه ولم يدع إلى نقضها.

**وهل هذه الملاحظات كانت الدافع وراء مقالة رفاعى طه بضرورة معاودة العنف من جديد؟**

- فى الواقع رفاعى طه منذ فترة طويلة وهذا رأيه، لأنه عارض مبادرة وقف العنف من أول يوم، فى حين أيدها الشيخ عمر عبدالرحمن، رفاعى طه استجاب لوقف العمليات المسلحة تحت ضغوط، بعكس الشيخ عمر الذى أيدها منذ اليوم الأول لإطلاقها.. لكن الشيخ عمر تقرأ له الصحف أسبوعيًا داخل السجن، فيكون على إحاطة بما يجرى من أحداث، فمن هنا يبدى بعض الملاحظات ويوجه بعض الانتقادات للسياسات الحكومية فى عدم إطلاق المعتقلين وعدم تحسين الأوضاع داخل السجون.. من هنا يبقى حق الشيخ رفاعى طه فى أن ينتقد ويكتب ما

يشاء، معبرًا عن وجهة نظره وألا تكون الجماعة ديكتاتورية، وهو ما نحاربه بشدة!!

**وهل يمكن أن تؤثر هذه الأحداث سلبيًا على مستقبل التنظيم فى مصر وخارجها؟**

- أعتقد أن هذه المساجلات الفكرية، والاختلاف فى وجهات النظر سوف تكرس مجددًا اتجاه الجماعة الإسلامية نحو استراتيجية جديدة، تتواءم مع طبيعة المرحلة، تهتم بالعمل السياسى والنضال السياسى والواجب الدعوى السلمى، وما يجرى هو تكريس لهذه الاستراتيجية، وسيدعم أكثر المراجعات الفكرية التى تمت، ولن يكون لها أى تأثير سلبى بمشيئة الله تعالى، وأظن أن كتب المراجعات الأخيرة خطوة فى هذا الطريق.

**وما هى أسباب الخلافات الدائرة بين الإسلاميين خلال الفترة الأخيرة، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس حزب الشريعة الذى حصل على تأييد ومباركة قادة الحركة الإسلامية فى الداخل وفى الخارج، فى حين لم يحظ مشروع الإصلاح بمثل هذا القبول والمباركة؟**

- من وجهة نظرى الاختلاف فى وجهات النظر ظاهرة صحية، ومازلت أكرر أن التعددية داخل الحركة الإسلامية أيضًا شىء إيجابى وليس سلبيًا، ومن الممكن أن يكون إضافة لهذه الحركة، لأن تعدد الأطر داخلها وتعدد وجهات النظر فيها يعود إيجابًا عليها وعلى المجتمع.

**كيف تنظر إلى الانتقادات التى قالها مؤسسو حزب الإصلاح بأن مشروع الشريعة جاء للإجهاز على مشروع الإصلاح؟**

- الكلام الذى يقول: إن حزب الشريعة جاء ليفشل حزب الإصلاح هذا كلام يفتقد إلى الدقة وإلى المصداقية، والذى يردد مثل هذا الكلام لا يريد أن تتعدد الآراء داخل الحركة الإسلامية، ويريد أن يحتكر ناصية الحديث باسمه. وهذا شىء غير جائز وغير محمود «نحن نقول: إنه حدثت فعلا اختلافات فى وجهات النظر بين مؤسس حزب الشريعة ووكيل مؤسسيهم وبين بعض مؤسسى حزب الإصلاح ووكيل مؤسسيهم حول بعض الأمور فى وجهات النظر وهذا شىء مشروع.

نتفق أن من حقنا أن نختلف فى وجهات النظر، ومن حقنا أن نحجب تأييدنا عن الأستاذ جمال سلطان دون أن ينال ذلك من رصيد تقديرنا له. أن نختلف فى وجهات النظر، فنقدم مشروع الشريعة وهو يقدم مشروع الإصلاح، يمكن أن يعود بالنفع على الحركة، وليس كما يقول البعض: إن ذلك يضعف الفكرة، أبدًا.. متى يضعف الفكرة؟ إذا كان هناك حزب قائم بالفعل وقدم مشروعًا آخر، لكن المشروعين وجدا من الأنصار لفكرتيهما ما يقدم به كل منهما مشروع إلى لجنة شئون الأحزاب، فإذا حصلا على أحكام من محكمة الأحزاب بوجودهما معًا، فهذا أيضًا يقوى الحركة الإسلامية والتيار الإسلامى، بأن تتعدد منافذه ومنابره..

وإذا تمت الموافقة لواحد منهما، سينضم الآخر إليه، لا اختلاف.. فلماذا الزعم إذن بأن

حزب الشريعة وجد ليضعف حزب الإصلاح؟ هذا فيه تجاوز وفيه لغة غير مهذبة.

**أخيرًا: بوصفكم أحد أبرز الداعمين السابقين لمشروع حزب الشريعة.. كيف ترون مستقبل هذا المشروع فى ظل التغيرات والتطورات الأخيرة، سواء فى الحكومة أو بين الإسلاميين أنفسهم، وهل رفض هذا المشروع يمكن أن يساعد على عودة ظاهرة العنف من جديد؟**

- أرى أن مشروع الشريعة يسير بخطوات جيدة ومتوازنة لكسب ثقة الجماعات، وأعتقد أن القدر المهم فى طرح المشروع قد تحقق، وهو أنه لفت نظر الإسلاميين أو الحركات «الراديكالية» - كما تُسمى - إلى ضرورة أن يكون لهم جناح سياسى، وأن يكون لهم طرح سياسى، مشروع سياسى متكامل، يطرحونه على المجتمع بعد ما كانت توجه إليهم انتقادات كثيرة بأن الجماعات ليس لديها برنامج سياسى. هذه واحدة فليس الحزب بديلا عن الجماعات، لفت أنظار النخب أيضًا إلى أن الإسلاميين لديهم القدرة وعندهم الاستعداد لأن يمارسوا اللعبة السياسية من خلال أدوات المجتمع، بمرجعية إسلامية. وحقيقة، لا أتوقع من الحكومة تجاوبًا مع هذا المشروع، ولا أتوقع أن تمنحه الرخصة، إنما أعتقد أن المشروع حقق المطلوب منه وسوف يعاود مؤسسوه تقديم هذا المشروع مرة ومرات عديدة. ولكن رفض المشروع لا يتصور أبدًا أن يكون من آثاره عودة العنف مرة أخرى. استراتيجية نبذ العنف، استراتيجية أصيلة الآن.. العنف أو الامتثال لم يحقق الأهداف المرجوة منه، وإذا فشلت الوسيلة فى تحقيق الأهداف، يتعين العدول عنها إلى غيرها. وقد فشل أسلوب القتال «العنف» تمامًا فى تحقيق الأهداف والغايات السامية، فسواء تمت الموافقة على مشروع حزب الشريعة أو لم تتم، فهذا ليس معناه عودة العنف.. القدر المأمول أن يتحقق، وهو أن تورب الحكومة الباب لنشاطات حزب الشريعة على النحو المسموح به للإخوان المسلمين مثلا.

## الفصل السابع

## حوار مع المستشار/ محمد مأمون الهضيبى
## المرشد العام السابق لجماعة الإخوان المسلمين

جماعة الإخوان المسلمين، تعيش أسوأ مراحل حياتها خلال هذه الفترة، مما دفع البعض إلى القول بأن ظهور المشروعات الإسلامية الجديدة، سواء التى خرجت من عباءة الإخوان أو عباءة الجماعات الإسلامية «الراديكالية»، كان سببًا مباشرًا لاضمحلال أو موت الجماعة فى عهد قيادتها الحالية..

وفى هذا الحوار الذى أجرى مع المستشار محمد مأمون الهضيبى المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين، قبل وفاته بفترة قصيرة. ورأينا أنه من الأهمية بمكان نشره نظرًا لأهميته، لأنه مع أقوى رجل فى هذا التنظيم على مدى أكثر من ١٢ عامًا، حيث تناولنا معه العديد من القضايا المتعلقة بالجماعة وأسباب تدهورها خلال هذه الفترة، وأسباب ظهور المشروعات الإسلامية الجديدة على الساحة السياسية المصرية، وهل هذه المشروعات الحزبية تعبير عن وفاة جماعة الإخوان بمصر؟ وهل هناك تحول حقيقى فى فكر الجماعات الإسلامية «الراديكالية» التى تبنت من قبل فكرة التغيير باستخدام العنف، أم أن ما حدث مجرد تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟ وما هى علاقة الجماعة بهذه المشروعات السياسية الجديدة، بالإضافة للعديد من القضايا الأخرى المهمة. وفيما يلى نصه:

**بداية: بم تعلل ظهور فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية فى مصر؟**

- هذا يؤكد أن الإحساس العام لدى الشعب المصرى يتطلع إلى العودة للمرجعية الإسلامية التى شرعها الله، والتى تبناها الإخوان المسلمون منذ أكثر من سبعين سنة. فالجميع الآن يستشعر ضرورة العودة إلى الله، وأن هناك شيئًا ناقصًا من حياة هذه الأمة، ومن ثم فهناك من يحاول سد هذه الثغرات.

فكل مسلم يعلم، ويجب أن يعلم أن الدين الإسلامى ليس مجرد عقيدة أو مجموعة عبادات وقربات أو نظام أخلاقى فقط، وإنما هو نظام شامل لكل نواحى الحياة، فبالإضافة إلى العقيدة والعبادات والقربات والأخلاق، فقد جاء بالقرآن الكريم وبالسنة المطهرة نصوص قاطعة، تشرع تنظيمًا لحياة الفرد وعلاقاته بالآخرين، من مولده حتى وفاته، ولتنظيم الأسرة، التى هى اللبنة الأولى والأساسية للمجتمع، وأيضًا لتنظيم المجتمع والدولة، كالدولة وعلاقاتها

بالمحكومين، وعلاقة المحكومين بها، وكيفية اختيار الحكام، وكيفية عزلهم وتبديلهم.. ويدخل فى ذلك - ما تشمله التشريعات - قواعد العدالة الاجتماعية والشورى، وتحقيق التكافل بين كافة أفراد المجتمع، وتنظيم عمليات البيع والشراء، وتداول المال والميراث والوقف، وأيضًا ما يحل من المطعومات والمشروبات، والعلاقة بين الرجل والمرأة، وما يحرم من ذلك..

وباختصار تضمن القرآن الكريم والسنة المطهرة ما اصطلح على تسميته «الشريعة الإسلامية» أى مجموعة القوانين التى تحكم ما سبق الإشارة إليه من أمور الفرد والأسرة والدولة والعلاقات الداخلية والخارجية.. والمسلم يعرف الكثير من هذه الأحكام ويطبقها على نفسه وعلى من يتعامل معهم، فالمعلوم بالضرورة عند المسلم أن الخمر محرمة، ولحم الخنزير محرم، والربا محرم فى التعاملات المالية، وأن العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة بغير حل الزواج الشرعى جريمة كبرى ومعصية، يعاقب عليها بحد شرعى، وإذا كان المسلم فى المجتمع المسلم مطالب ويستطيع أن يطبق على نفسه كثيرًا من أحكام الشريعة، إلا أن البعض الآخر من أحكام الشريعة لا يمكن تطبيقه إلا من قبل السلطة العليا التى تحكم البلد، وفى مقدمة ذلك أعمال القضاء وإنزال العقوبات على مختلف المعاصى والجرائم، وما يشمل ذلك من اختيار القضاة المتفقهين فى الدين، العالمين بالأحكام الشرعية، بالإضافة إلى تحقيق الشورى، كما أن من واجب السلطة العليا فى الدولة المحافظة على العقيدة الإسلامية وعلى الأخلاق الإسلامية، وصيانة المجتمع من العبث المفسد لهما، والدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وهو ما يسمى.. الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.. ولأن فى كثير من الدول الإسلامية - أى التى يقطنها أغلبية إسلامية - هذه الدول تفتقد فيها السلطة القائمة على تنفيذ الشريعة الإسلامية والعمل بها والدعوة إليها دعوة صحيحة متكاملة، لذا كان من الطبيعى أن تقوم فئات من أبناء هذه الشعوب ومنها مصر بالمطالبة بسد هذا النقص الخطير فى نظام الدول، لأن الفرد بذاته لا يستطيع أن يكون له وزن فى المجتمع «فعال بين ملايين الناس»، ولأن جهوده الذاتية لا تكفى ولا بد من أنصار وأعوان، ولأن الله أمر أن يتعاون المسلمون على البر والتقوى، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾.

ولأن النظام السائد فى معظم البلاد، هو تجمع أصحاب العقيدة الواحدة والهدف الواحد فى صورة أحزاب سياسية، تمارس العمل فى المجتمع، متكاتفة ومتعاونة، وأيضًا تطرح نفسها فى الانتخابات النيابية، باعتبار أن هذا النظام الشورى الإسلامى أو الديمقراطى، هو الذى يحقق التطور السلمى الصحيح، ويحقق مضمون قول الله تبارك وتعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ

بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾، ولأن هذا التغيير السلمى هو البديل الأساسى للصراع الدموى والعنف، الذى تكون مفاسده فى الأغلب والأعم، أعظم ضررًا وأكبر مصيبة، لذا كان من الطبيعى أن تتجه القيادات من الشعوب الإسلامية، نحو تكوين هذه الأحزاب، لتحقق الدعوة إلى الله، وللأسف فإن عددًا من الدول الإسلامية يتسلط عليها حكام يستبدون بالأمر.. وبالتالى يرفضون أن تنشأ أحزاب أو جماعات تدعو بهذه الدعوة السلمية المأمور بها فى نص القرآن الكريم، حيث يقول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾.. لكن تتضرر الدولة لهذا المنع بأسباب تنتحلها، هى فى الواقع مجرد تخوف لأشياء غير حقيقة، أو تخوف على سلطتها وسلطانها.

**وهل تعتقد بوجود تحول حقيقى فى فكر الجماعات الإسلامية «الراديكالية» التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة، أم أن ما حدث مجرد تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟**

- هؤلاء لا أستطيع أن أتكلم عنهم، لأنه ليس لنا بهم أى علاقة أو معرفة أو خلطة، لذا لا أقول: إنه حدث تطور فى مفاهيمها أو مناهجها أو لم يحدث.. لكن أقول: يجب إعطاء هؤلاء الناس حقهم فى الحرية والكرامة الإنسانية، وحقهم فى الدعوة لما يعتقدونه بالطرق السلمية، ومن شأن هذا أن يغلق أكثر أبواب العنف والعدوان، ولا يبقى إلا المنحرف نفسيًا، يترك الطريق السلمى السوى ويتجه نحو العنف، وفى هذه الحالة، فإن كل المجتمع سيكون ضده، ويكون من الواجب ومن السهل على الدولة أن تراقبه وتأخذ على يديه بالعدل والإنصاف، وفى هذه الحالة لن يأسف عليه أحد..

لكن فى النهاية أقول: إن الظاهر حتى الآن يدل على وجود هذا التحول عن ممارسة العنف، بدليل أنهم أعلنوا الإقلاع عن العنف والتحول إلى العمل السلمى وأصدروا كتب المراجعات الفكرية ولم تحدث أى حادثة منذ ذلك التاريخ، ولذا فهم يحاولون إنشاء أحزاب تكون إطارًا شرعيًا وقانونيًا معتبرًا بها لنشاطهم.

**وهل هذه المشروعات الإسلامية الجديدة هى تعبير عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين؟**

- على العكس، هذا تأكيد وتأييد للمبدأ وللعقيدة التى ينادى بها الإخوان المسلمون، وساحة العمل الإسلامى واسعة لمن يريد العمل لتحقيق الهدف، وإن اختلف النهج..

فلو كانت جماعة الإخوان قد توفيت لما حضرت لتهتم برأينا، وحضورك هذا لأن فى يقينك ما يؤكد أن الإخوان شريحة ضخمة من أبناء مصر، المؤمنين بالإسلام، والعاملين به وله، وأيضًا لو أن الإخوان المسلمين انقرضوا لما جيشت الدولة كل هذه القوات من مباحث أمن الدولة، التى لا تعد ولا تحصى لمحاربة الإخوان، ولما وجدنا هذه المحاكمات العسكرية المتكررة،

ثم أضيف أن وجود عدة جماعات للعمل الإسلامى شىء طبيعى، لأن الناس حتى لو اجتمعت على هدف واحد وعقيدة واحدة، فقد تختلف الأساليب وتختلف المناهج، كما أن الناس فى تآلفهم مع بعضهم البعض يختلفون فى هذا التآلف الشخصى والمزاج الشخصى، فالتعدد ليس فى حد ذاته بالضرورة رذيلة، وإن كان طبعًا من الأفضل عدم التشرذم، وأن يجد أصحاب العقيدة الواحدة والمبدأ الواحد والغاية الواحدة، حدًا مقبولا للتعامل بينهم.

لذلك كان من الأسس التى التزم بها الإخوان منذ بداية نشأتهم، قاعدة «نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه»، ونحن مع إلتزامنا بهذه القاعدة، إلا أننا نتحفظ عليها تحفظًا حاسمًا فيما يتعلق بما يدعو إلى العنف، فلا مجال بيننا وبينه، على أى نوع من أنواع التعاون، ونحن نحرص على ألا يكون بيننا وبينه أى صلة.

**وما هى علاقة جماعة الإخوان بهذه المشروعات الإسلامية الجديدة، وبخاصة الوسط، وهل حاربت الجماعة هذا المشروع تحديدًا من أجل الإجهاز عليه فى مهده؟!**

- حقيقة، ليس لنا علاقة بهذه المشروعات على الإطلاق.. فنحن لنا مبدأ واضح، ومن يريد العمل فليعمل، وليس بيننا وبين أحد عداء أو غيرة أو حسد.. وموضوع الوسط خاص بعدد محدد كان من الإخوان، رأوا اتخاذ ذلك المنحنى، ونحن لا نحارب أحدًا، ولا نشغل أنفسنا بمحاربة غيرنا!!

**وهل تعتقد بأن الحكومة يمكن أن تسمح بقيام أحزاب إسلامية أو ذات مرجعية إسلامية؟**

- طبقًا للأوضاع القائمة، فلن تكون هناك أحزاب إسلامية فى مصر، كما أن السيد رئيس الجمهورية أعلن أكثر من مرة أنه لن يسمح للإخوان المسلمين بحزب سياسى ونحن ندرك أن القرار الحاسم للتصريح بحزب سياسى فى مصر هو للسيد رئيس الجمهورية.

**وبعد نجاح ١٧ عضوًا من قيادات وعناصر جماعة الإخوان فى انتخابات مجلس الشعب الأخيرة، ما هو مصير الحزب السياسى للإخوان المسلمين فى مصر؟**

- مسألة الحزب السياسى المدار فيها على موقف السلطة فى مصر، وخصوصًا السيد رئيس الجمهورية.. نحن قلنا منذ فترة طويلة إن دراستنا للقوانين والأوضاع الموجودة جميعها تؤكد أن كل النصوص التى ينص عليها فى القوانين الخاصة بالأحزاب فى مضمونها لا يوجد فيها ما يمنع من الموافقة على حزب إسلامى، ما لم يقل السيد رئيس الجمهورية عكس ذلك، فالأمر كله فى يد السلطة تقريبًا، وإذا كان موقفها سيتغير أو تتغير القوانين الحالية يمكن أن يكون لنا حزبًا سياسيًا، لكن إلى الآن لم نتمكن من ذلك.

نحن أعلنا وكررنا الإعلان أكثر من مرة وطالبنا بأن يكون لنا حزبًا سياسيًا، وأثناء انتخابات مجلس الشعب الأخيرة وفى أعقابها طالبنا بهذا مرارًا وتكرارًا ولازلنا نطالب به،

لكن ليس فى إمكاننا أى شىء ضد سياسة الدولة، طالما أن بيدها السلطة والقرار.

**ولماذا لم يتقدم الإخوان بطلب رسمى لتأسيس حزب سياسى باسمهم؟**

- ليس من السياسة ولا من الكياسة أن تقدم شيئًا أنت تعرف نتيجته مقدمًا، ما دام رئيس الجمهورية مصرًا على موقفه بأنه يرفض هذا الحزب، ولذلك فنحن فى الجماعة نرى أن هذا شيئًا غير مناسب أن نتقدم به.

**هناك تقرير من هيئة مفوضى الدولة بمجلس الدولة ينص على عدم تعارض قيام حزب سياسى إسلامى مع الدستور. ما تفسيركم لذلك؟**

- نحن نعلم وكثيرون غيرنا أنه لا يمكن فى العقل أو المنطق أو فى فهم أى قانون أن دستور الدولة الذى ينص مواده على أن دين الدولة الرسمى هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع، ومع ذلك يكون ممنوعًا على حزب أن يقوم على تنفيذ هذا الحكم من أحكام الدستور، كيف يكون ذلك ممنوعًا؟ الدستور لا يعبث، إذا كان هذا ما ينص عليه الدستور، فهذا مخالف للبديهة، ومخالف للعقل، ومخالف لكل منطق، فهى القوة التى تمتلكها السلطة، ولذلك فنحن دائمًا نُحاكمُ أمام المحاكم العسكرية؛ حتى لا تتاح لنا الفرصة للدفاع عن أنفسنا، لدرجة إننا خلال فترة الانتخابات الأخيرة أصدر السيد حبيب العادلى وزير الداخلية وجهات أخرى معينة قرارًا بأن اللافتات الموجود عليها عبارة «الإسلام هو الحل» تعتبر ضد الوحدة الوطنية، لكن محاكم القضاء الإدارى أصدرت عدة أحكام من دوائر مختلفة بإلغاء هذا القرار، وقالت فى حيثيات حكمها إن هذا العنوان ليس فيه أى شىء مخالف للوحدة الوطنية، ولا يتضمن أكثر مما تنص عليه المادة الثانية من الدستور، والإسلام ليس فيه فتنة طائفية ولا يمكن أن يكون ذلك واقعًا. والمحكمة الدستورية العليا لها حكم قديم بأن تعديل القوانين السابقة على تعديل الدستور بعد النص على أن تكون الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع، هذه مسئولية سياسية، ولذلك فالمطلوب الموافقة على إنشاء حزب يقوم على المطالبة بإجراء هذه التعديلات وتغيير هذه القوانين السابقة، فهل من المعقول أن ٩٥٪ من الشعب المصرى يحرمون من حقهم فى عقيدتهم والعمل بشريعتهم، لأن هناك ٥٪ ليسوا مسلمين؟ وهل هؤلاء الـ٥٪ من حقهم أن يلغوا عقيدة الـ٩٥٪؟، ومع ذلك ليس هناك ما يضير إخواننا الأقباط الموجودين فى مصر؛ لأن الشريعة الإسلامية لا تطبق عليهم، خصوصًا ما يتعلق بالأحكام التى لا شأن لهم فيها بالشريعة الإسلامية، وأحكام شريعتهم هى المطبقة، بل نحن لا يجوز لنا أن نتدخل فى أمور زواجهم أو طلاقهم ولا فى أمور بنوتهم، إلى آخر هذه الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية. وهم لا يقبلون بأن يلغى هذا ويستعاض عنه بقانون مدنى، فإذن هذه الادعاءات كلها ادعاءات سخيفة ومقصود بها أنه لا يوجد حزب قوى له قدرات وإمكانيات قادرة على

تحقيق ذلك.

**وهل يمتلك الإخوان مشروعًا سياسيًا قابلا للتنفيذ؟**

- لدينا أكثر من مشروع ودراسة جاهزة للتقديم، لكن المشكلة - كما قلت - تكمن فى يد السلطة وحدها من حيث الموافقة أو عدم الموافقة على إنشاء حزب سياسى باسمنا.

**وما هى طبيعة علاقة الحكومة بالإخوان، وعلاقة الإخوان بالحكومة خلال هذه الفترة؟**

- العلاقة كما هى لم تتغير، والحكومة لازالت عند موقفها السابق، ونحن ننتظر هل ستغير الحكومة من هذا الموقف أم لا، إنما الإجراءات التى تمت مؤخرًا تعلن أن أجهزة الأمن مازالت تسيطر على مقاليد الأمور، وهى التى ترسم وتحدد هذه السياسة، وتضع الدولة فى إحراج دائم، فهى التى تلقى القبض على عناصر الإخوان وتعتقلهم بدعوى أنهم يجتمعون من أجل تجديد نشاط الجماعة، إلى آخر هذه الافتراءات المعروفة.

وهذا كله عبث لن يؤدى إلى نتيجة.. ونحن لا نحدد علاقتنا بالحكومة لأن الحكومة هى التى تحدد علاقتها بالناس، فهى صاحبة السلطة وصاحبة القوة، كما إنها هى التى تقرر الأمور ولسنا نحن.

نحن نطالب بانفراج، ونطالب بكل ما يطالب به شعب مصر من حقوق أساسية: إلغاء قانون الطوارئ، إلغاء القوانين المانعة من أن يكون هناك أحزاب حقيقية فى مصر لها قوة شعبية، تعديل قانون ممارسة الحقوق السياسية والانتخابات، تعديل قوانين الإعلام وأن يكون للشعب حق فى الإعلام، اليوم ليس لأحد رأى فى قضية، فالتليفزيون يعمل ليل نهار لخدمة السلطة فقط لا غير، حتى أنه عندما خصصت فترات إعلامية لباقى الأحزاب والتيارات السياسية الأخرى قبل الانتخابات مباشرة، لم تكن لها أية قيمة حقيقية، لأنه كيف تدخل الانتخابات وتحقق نتائج إيجابية بعد خمس سنوات من الإعلام الموجه ضدك، ثم يقال بعدها إن الأحزاب ضعيفة، كيف؟

**حملة الاعتقالات المتكررة ضد قيادات وعناصر الإخوان فى مصر، ما تعليقكم عليها؟**

- هى عمليات إجهاض ومحاولة قمع وتخويف الناس، والأسباب كلها واضحة فى ذلك لتحجيم دور الإخوان المسلمين فى مصر. وهذه المسألة متكررة منذ خمسين عامًا، والحمد لله الجماعة فى كل وقت تثبت وجودها، والانتخابات الأخيرة أظهرت بوضوح قوتها ومدى تغلغلها فى أوساط الشعب المصرى.

**الحرس القديم للإخوان هل تضاءل وجودهم خلال الفترة الأخيرة أم لا؟**

- لا يوجد لدينا شىء اسمه حرس قديم أو حرس جديد، هذا كلام كله مخترعات ومقولات للبعض فى الصحف والمجلات المعادية، وهو عارٍ تمامًا من الصحة، فعندنا باستمرار

كل الأجيال موجودة، وكل الأجيال مشتركة أيضًا حتى فى حملة الاعتقالات؛ ففى انتخابات عام ١٩٧٨، فى الجلسة الافتتاحية كان أصغر الأعضاء سنًا هو د. عصام العريان وكذلك المهندس محيى الدين عيسى، وكان عمرهما ثلاثين عامًا تقريبًا ووصلوا لهذا المنصب، فهل هؤلاء حرس قديم؟، وأيضًا عندما نرى من قبض عليهم فى «قضيتى عام ١٩٨٣، ١٩٩٥» نجد أن أكثر من ٨٣٪ منهم تتراوح أعمارهم كلهم فى سن الرجولة والشباب والقوة، أما أننا نقتل الشيوخ ونستبعدهم، فلا أحد يمكن أن يقبل بذلك، وكما نشر فالجميع منتخب فى الجماعة ولا أحد يفرض نفسه، والشباب هم الذين ينتخبون ويكونون أكثر من ٩٥٪ من أعضاء الإخوان.

**وهل أسفرت الانتخابات الأخيرة عن بروز قيادات جديدة، أم أن الحرس القديم سيظل هو القابع على قيادة الجماعة؟**

- أكررها ثانية، ليس لدينا حرس قديم، عندنا صغيرهم يوقر كبيرهم، وكبيرهم يتعاطف ويرحم صغيرهم، وعندنا أجيال متداخلة، ولا يوجد لدينا انفصام أو انفصال، لا فى الفكر ولا فى المنهج، وليس عندنا جمود لأن الدين الإسلامى بطبيعته ليس فيه جمود، فالدين الإسلامى سمى دين المجتهد، وباب الاجتهاد دائمًا مفتوح، وطالما أن باب الاجتهاد مفتوح فلن يكون هناك جمود، لأن ذلك يعنى أن تعمل العقل والفكر والثقافة والمستجدات جميعًا تأخذ بها، فإذا كان الدين الإسلامى معظمه اجتهاد، كيف يحدث الجمود؟ فعندما يحدث الجمود نموت مثلما حدث فى عصور الجمود السابقة فى الدولة الإسلامية، وندعو الله أن يبعد عنا هذا الجمود.

**ويم تفسر إصرار بعض الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية رغم علمهم المسبق برفض الدولة؟**

- كما قلت، نحن فى جماعة الإخوان المسلمين أعلنا أكثر من مرة أننا نريد أن يكون لنا حزب سياسى، ليكون لنا إطار قانونى نعمل من خلاله بكل وضوح، وبطريقة علنية، لا يشك فيها أحد، لكن تكررت تصريحات السيد رئيس الجمهورية، أنه لن يسمح لنا بذلك، ومن ثَم فلم نر أنه من المناسب التقدم إلى لجنة الأحزاب، وبدء إجراءات نعلم سلفًا أنه لا فائدة من قبولها.. أما غيرنا فله تقديراته، وله رأيه فى هذا الشأن.

**وهل تعتقد بأن إنشاء مثل هذه الأحزاب السياسية يمكن أن يساهم فى إنهاء ظاهرة ما يسمى «المتطرفين فى الخارج»؟**

- أعتقد أن توسيع رقعة الديمقراطية، وتوسيع هامش الحريات، واحترام حقوق الإنسان، وإعطاء الفرصة للتعبير السلمى عن الرأى والعقيدة فى وسائل الإعلام المختلفة، يؤدى إلى تلاشى دوافع العنف عند أكثر الناس، وإذا طبقنا هذه القاعدة على التيار الإسلامى، خصوصًا الفئات التى تمارس أو كانت تمارس العنف، فإن الانفراج السياسى من شأنه أن يفسد أغلب

دعاوى العنف ويبطلها، ويجعل الناس فى غنى عنها، ومن ثم تشغل نفسها بالعمل الدعوى السلمى، إذا فتحت أبوابه أمامها، خاصة إذا شعرت بالأمن والطمأنينة، وعدم ملاحقة أجهزة الأمن لها، وعدم محاربتها فى سبل معيشتها، وعدم سد طرق المستقبل أمامها.

**ماذا تقول عن الاتهامات الموجهة إلى القيادة الحالية لجماعة الإخوان بأنها وراء التدهور الحالى، بسبب تعنتها وممارستها لسياسات خاطئة، نفرت الكثيرين منها؟!**

- هذا الادعاء الذى يقول به البعض غير صحيح، والإخوان بخير والحمد لله، ولو كان الأمر كما يقولون، لما تخوفت السلطة من إجراء الانتخابات فى النقابات، حتى بعد أن اشترط القانون حضور نصف أعضاء النقابة على الأقل، وأن يشاركوا فى التصويت.. وعلى أى حال فإنه فى كل أنحاء العالم لا يستطيع رئيس أو حزب أو أى شخصية أن يزعم مساندة شعبية له، إلا بإجراء انتخابات صحيحة وعادلة ونزيهة، وهذا هو السبيل الوحيد لإظهار التأييد الشعبى الصحيح!!

**ننتقل إلى بعض الاتهامات التى صدرت بحق الجماعة ونسألكم: لقد ترددت أقاويل كثيرة حول تمويل الانتخابات الأخيرة لمرشحى الإخوان فى مجلس الشعب، ما حقيقة تمويل هذه الحملات الانتخابية؟**

- أولا، من يردد هذا الكلام جهة معينة ومعروفة هى الماركسية التى لا عمل لها إلا الحقد علينا، وهى تبرر فشلها وعدم نجاحها، وعدم قبول الشعب لها.. نحن دخلنا انتخابات مجلس الشعب «١٩٨٤، ١٩٨٧، ١٩٩٥» والانتخابات الأخيرة، وانتخابات مجلس الشورى ١٩٨٩، وأتحدى أن تحضر واحدًا يقول: إننا دفعنا له أى مبلغ مالى مقابل الحصول على صوته، فى الوقت الذى كان فيه غيرها وهم معروفون وثمن الصوت معروف، فالمقابل إما تليفون محمول أو جهاز راديو أو تليفزيون أو مائتى جنيه، فهذه مسألة لا يمكن أن تكون سرية، لماذا؟ لأن الذى يفعل ذلك يريد آلاف الأصوات وليس صوتًا واحدًا، ولذلك فلا بد أن يشيع هذا الأمر ويصبح علنًا، فهل اتهمنا أحد بهذا؟، وليس للصبح فى الأذهان شىء إذا احتاج النهار إلى دليل، بمعنى إننا عندما نكون وقت الظهيرة ونتحدث هل نحن فى النهار أم لا، فهذا الموضوع لا يحتاج إلى مناقشة، وعندنا فى الجماعة الكل يشارك بمجهوده، ويعتبرون ذلك نوعًا من أنواع العبادة لله تبارك وتعالى، أما غيرنا فكل ما يقوم به من أعمال فهو بالتكاليف وهى متضاعفة وفيها سمسرة وهكذا. فهذه جهة لا مجال لها إلا الكلام بالحقد ولا نريد الحديث عنها.

**ومن أين تأتى مصادر تمويل جماعة الإخوان؟**

- لماذا نسأل نحن عن مصادرنا، فهل نحن سرقنا هذه الأموال؟ وهل اتهمنا أحد بسرقته؟ وهل حصلنا على قروض من البنوك وهربنا مثل غيرنا؟

طبيعى أن كل واحد يتقرب إلى الله سبحانه وتعالى ويقوم بما يستطيع أن يقوم به، فهذه مسألة ليست جديدة علينا، والاتهامات ضدنا لن تنتهى، لأن من ليس عنده ضمير يقوم ويتهم كما يريد ولن نرد عليه.

**وما مدى صحة ما نسب للإخوان بأنهم يمكن أن يشكلوا الحكومة بعد ربع قرن، فهل تريدون الحكم؟**

- لم يقل أحد هذا الكلام صراحة، إنما قيل ضمنيًا فى كلام المرشد العام السابق للجماعة حين تحدث عن الآمال وأنها لا يصح أن تختفى.. فإذا كان اليهود عملوا وخططوا لمدة خمسين عامًا حتى يصبح لهم كيان، واستمروا خمسين عامًا أخرى، ومع ذلك لم يستقروا -حتى الآن- فى الأرض التى اغتصبوها، فيمكن للإخوان - إن شاء الله - أن يفك أسرهم ويطلق سراحهم وتتحقق أهدافهم، وإذا كان الإمام حسن البنا قد مضى على دعوته سبعين عامًا، وإذا كان اليهود صبروا مائة عام، فالإخوان يصبرون ثلاثين عامًا أخرى، ويمكن أن يحققوا غايتهم. ولا أحد يتطلع إلى الغيب، لكن واقع الحال يقول: إن الدعوة قوية وتنتشر فى داخل مصر وخارجها، ولو قرأنا ما نشر مؤخرًا نجد أن أكثر الأديان انتشارًا فى الولايات المتحدة هو الدين الإسلامى ويزداد أتباعه كل عام تلو الآخر، بينما الآخرون يتقلصون.

أما فيما يتعلق بالجزئية الثانية من السؤال والخاصة بأننا نريد الحكم، فإننى هنا أتساءل: ما هو المقصود بإرادتنا للحكم؟ فهناك من يريد الحكم ليتفاخر ويتعاظم به، ويستغله فى أن يصبح القائد الذى يذل الشعب وينهب الأموال. وهناك من يطلب الحكم من أجل خدمة بلده، وأعتقد أن الوسيلة الوحيدة لأى حزب فى العالم والتى يتمنى ويسعى لتنفيذها هى أن يحقق البرنامج السياسى الذى يدعو إليه، ولا يكون ذلك إلا بأن يصل إلى السلطة، وما معنى أن يدخل حزب الانتخابات، فهو يعرض برنامجًا، وعندما يؤيده غالبية الشعب، فهو يطلب بأن ينفذ هذا البرنامج، كيف ينفذ؟ هل ينفذ وهذا الحزب خارج السلطة أم بعد أن يصل إلى السلطة وتكون فى يده القوانين؟ ومع ذلك فالسلطات ليس من المفروض أن تكون مطلقة، ولكن لا بد أن يكون هناك مجلس نيابى تعرض عليه القوانين والإجراءات، وكل ما يطلب تعديله، فى ظل إعلام حر والجماهير تناقش كل ذلك ليكون هناك رأى عام موافق أو معارض.. وفى رأيى أن من يحصل على الحكم يسعى لتحقيق هدف من اثنين: إما أن يتلذذ بالمنصب والجاه ويغرق فى المفاسد، وهذا مرفوض من كل المذاهب، وإما أن يريد تحقيق المصلحة العامة، ويكون الكل معه يسانده.

**وهل تخلى الإخوان عن فكرة العداء للتعددية السياسية فى مصر، وهل لو وصلتم إلى الحكم ستحاربون هذه التعددية؟**

- نحن لنا فى ذلك إصدارات وبيانات كثيرة، ومعروف موقفنا تمامًا فى مسألة التعددية

السياسية والمرأة فى النظام الإسلامى. كما إننا نمارس الانتخابات، ونطالب بحرية الحياة السياسية والتعددية السياسية. أما أن يقول أحد الأشخاص بأننا تخلينا عن ذلك، فإنه يريد أن يشعر الناس بأننا لا نقر هذا المبدأ، وهذا كلام المقصود به الذم وليس مواجهة الحقائق، وإذا لم يكن عنده خبر بذلك، فهذا لا يهمنا ولا يضيرنا فى شىء.

**وما هى حقيقة علاقة جماعة الإخوان بالجماعات والتنظيمات الإسلامية الأخرى فى مصر؟**

- هذه قضية منتهية منذ فترة طويلة، وبات من المسلم به أننا لا علاقة لنا بهم، ووزير الداخلية الحالى قال: إن هذه الجماعة «الإخوان المسلمون» لم يعودوا يمارسون العنف، لكنهم يريدون اختراق النظام عن طريق الانتخابات، فرأيه أن هذه عملية إجرامية أن ندخل الانتخابات، والسيد رئيس الجمهورية أيضًا قال ذلك ولدينا صحف فرنسية قال فيها الرئيس إن جماعة الإخوان تلتزم البرامج السياسية وتشترك فى الانتخابات.. فليس لنا علاقة بغيرنا، ومن يردد هذا الكلام يسأل نفسه، ما هى علاقته هو بهذه الجماعات والتنظيمات؟

**ولماذا اتهمت جماعة الإخوان بأن الجماعات العنيفة خرجت من عباءتها؟**

- من يريد أن يطلق أى اتهام يطلقه، والكذب ليس له «رجلين» كما يقال، ولن نرد عليهم، لأن ما يقولونه لا معنى له، ماذا يعنى أنها خرجت من عباءة الإخوان؟ فهل يقصدون إنهم كانوا منا أم إنهم يقصدون أن الفكر الدينى نفسه استقوه من الجماعة؟، فهؤلاء الذين يرددون ذلك هم أعداء الإسلام ويريدون أن يدخلوا فى نفوس الناس أن المبدأ الإسلامى والعقيدة الإسلامية من شأنها أن تأتى بالإرهابيين. هم يريدون أن يوحوا للناس بذلك، وهم أعلم الناس بالحقيقة، فالإرهاب موجود فى كل بلد وفى كل وقت وأسبابه معروفة ومفهومة عند الجميع.. وإذا فرضنا جدلا أن هؤلاء كانوا منتسبين إلى الإخوان ثم انشقوا عنهم وتبنوا فكرًا جديدًا، ماذا نفعل لهم؟، هل نظل نحن المسئولين عنهم؟ هم خرجوا علينا لأن فكرنا لم يعد يعجبهم، ويتهموننا بالضعف، وبأننا لا نرتكب الإرهاب، وأننا نوالى الحكومة، إلى آخر هذه الاتهامات التى نتهم بها، فكيف يكونوا قد خرجوا من عباءتنا؟، فهذا كلام يدَّعوه من أجل زعزعة فكر الناس فى الجماعة، وللأسف الشديد من يقول ذلك يطلق اتهامه، ويهرب بعيدًا، وأغلبهم يتقلدون مناصب فى السلطة.

**ولماذا نسب العنف منذ قيام الثورة إلى الإخوان، ومع ذلك لم تبرءوا أنفسكم من أى أحداث عنف ضد المجتمع؟**

- هذا كله كلام فارغ، والكل يعرف الصدام الذى كان موجودًا بيننا وبين عبد الناصر، لأنه عندما أراد أن يقيم محكمة، فلمن تقام هذه المحكمة؟ فكان لا بد أن يحاكم الإخوان ويقتل

فيهم، فكانت التكئة التى يقتلهم بها، لأنه كان يريد أن يتخلص من خصومه، وعندما فرغ من الإخوان، هل حكم البلاد بالحرية أم شدد أكثر فى الإرهاب والمعتقلات؟ حكم بحكم استبدادى فردى أودى بالبلاد إلى الحضيض، وأتى لها بشر الهزائم. وعدم تبرأة أنفسنا يؤكد أنه لم يحدث منا أى شىء مما أشيع ضدنا كى نتبرأ منه.

**وهل لازال هناك تنظيم عالمى للإخوان، وما هى علاقتكم به؟**

- نحن هنا فى مصر، ونعمل داخلها ولا نخرج منها، وإذا كانت الدعوة الإسلامية دعوة عامة، فإن المسلمين عندما يلتقون فى أى مكان فى العالم فإنهم يجلسون ويتناقشون فى أمور الدين الإسلامى وليس فى أى شىء آخر، وليس عندى أكثر من ذلك.

**أخيرًا: هل هناك علاقة للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين فى مصر بمكاتب أو تنظيمات الإخوان أو المنظمات المحسوبة عليها فى الدول العربية والإسلامية على رأسهم حماس؟**

- هذا الكلام قد يكون له معنى ظاهر، وقد يكون له معنى باطن، فالعلاقات هذه لا بد أن تكون موجودة، لأنه لا يمكن أن تكون القيادات الإسلامية فى جميع أنحاء العالم مقطوعة الصلة بين بعضها البعض.. فنحن مثلا لنا صلة بأربكان فى تركيا، لكن هل معنى ذلك أن أربكان يعمل لحساب الإخوان المسلمين فى تركيا؟ فعندما كان يحضر إلى مصر كان يحضر لمقابلتنا، وعندما نذهب إلى تركيا نتقابل معه. كل قيادة إسلامية فى أى مكان من العالم عندما نجد الفرص لمقابلتها لا نتردد فى ذلك، وعندما تحين الفرصة كى نتبادل معها حديثًا أو تهنئة أو رأيًا لا نتأخر عن ذلك. وهذا ليس قاصرًا على المرشد العام فقط، ولكنه منوط بكل عناصر وقيادات الجماعة، بل إن من عادة الإخوان أنهم عندما يتواجد أحدهم فى أى بلد آخر، يبحث عن الإسلاميين هناك، ويحاول أن يتعرف عليهم، وماذا يفعلون فى بلادهم، أما إذا كان المقصود بالسؤال أن هناك علاقة تحتية من أجل القيام بمؤامرات و«كلام فارغ» من ذلك، فإن مثل هذه الاتهامات سئمنا من ترديدها، والعالم كله عيونه ومخابراته مسلطة علينا، ولو كان هناك شىء من هذا القبيل، فما كانوا يسكتون عن ذلك أبدًا. أما حماس وغيرها من المنظمات الإسلامية الأخرى فى الأردن وغيرها، فهؤلاء يعملون داخل بلادهم، فهل «المعايدة» عليهم فى المناسبات الدينية يكون معناها أن المرشد العام للإخوان فى مصر هو الذى يدير الحركة الإسلامية فى الأردن مثلا، أم أنهم هم الذين يتصرفون فى أمورهم؟.. ونحن نقرأ أخبارهم ونتعرف عليها من خلال الصحف فقط!!

## الفصل الثامن

# حوار مع: ممدوح إسماعيل
# وكيل مؤسسى حزب الشريعة

مشروع حزب «الشريعة» هو أول مشروع سياسى إسلامى يخرج من عباءة الجماعات الإسلامية «الراديكالية» فى مصر عن طريق وكيل مؤسسيه المحامى الشاب ممدوح إسماعيل، أحد أعضاء جماعة الجهاد السابق، وبدعم ومساندة فى البداية من محامى الجماعات الإسلامية الأول «منتصر الزيات»، ليعلن التحول عن العنف، وممارسة العمل السياسى العلنى عبر قنواته الشرعية.

وفى هذا الحوار مع ممدوح إسماعيل نتعرف منه على أسباب لجوء الجماعات الإسلامية لممارسة العنف ضد رجال الشرطة والسائحين والمواطنين العزل، ومتى بدأت تتأصل فكرة العنف لدى قادة وعناصر الجماعة الإسلامية؟ ولماذا ظهرت فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟ هل هذه المشروعات الحزبية الجديدة تعبير عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر؟ هل هناك تحول فكرى لدى الجماعات التى تبنت من قبل فكرة العنف والتغيير بالقوة، أم أن ما حدث مجرد تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟ وهل يمكن أن توافق الحكومة على إنشاء أحزاب إسلامية أو ذات مرجعية إسلامية؟ ولماذا حدثت الأزمة الأخيرة بين عناصر الحركة الإسلامية المصرية؟ وفيما يلى نصه:

**بداية: ما هى أسباب لجوء الجماعات الإسلامية لممارسة العنف ضد رجال الشرطة والسائحين والمواطنين الأبرياء؟**

- الجماعات الإسلامية منذ نشأت وظهرت على سطح الواقع فى مصر، وهى وليدة السبعينيات، وبذورها تمتد إلى الستينيات، على وجه التحديد.

أقول: إن فترة السبعينيات كان فيها شىء نسبى من الحرية التى قننها الرئيس السادات خلال الفترة الساداتية، وهذه النسبة جعلت للإسلاميين أصواتًا ومنابر يتحدثون من خلالها، حيث كان لهم تواجدهم فى المساجد والجامعات، لهذا كان صوتهم يصل إلى سطح الحركة السياسية المصرية بقوة، وشكل هذا التواجد قوة سياسية لا ينكرها أحد.

لكن ما حدث بالضبط خلال فترة كامب دافيد والانقلابات التى حدثت وقصمت ظهر

النفسية الإسلامية والنظام فى مصر بالتصالح مع اليهود، ثم الانقلاب السريع لقرار التحفظ.

هذه كانت أول مواجهة واضحة وشاملة للنظام مع الإسلاميين، وبعد ذلك كانت حادثة اغتيال الرئيس السادات وإلقاء القبض على الآلاف من الإسلاميين واعتقال آلاف لا تحصى منهم.

**ومتى بدأت تتأصل فكرة العنف لدى الجماعات الإسلامية والجهاد؟**

- مع بداية حركة الجهاد وأحداث عام ١٩٨١، التى أعقبت مقتل الرئيس السادات وحملة القبض على الإسلاميين من مختلف التوجهات وباختلاف فصائلهم وانتماءاتهم، حيث كان فى المعتقل خلال هذه الفترة كل فكر إسلامى أو يمت للفكر الإسلامى بأية صلة، من التكفير، إلى التبليغ، إلى الإخوان، إلى السلفيين، إلى الجهاد، إلى الجماعات الإسلامية، إلى الفرماوية، كل هؤلاء تم وضعهم فى المعتقلات بطريقة عشوائية شديدة جدًا.

وقد عاصرت هذه الفترة جيدًا، سواء فى المعتقل أو كمحام أتولى الدفاع عن بعض الزملاء والرفقاء، حيث كان يتم القبض على كل صاحب لحية يظهر فى الشارع المصرى، وهذه الفترة مهمة جدًا، لأنها حملت التجهيز والإعداد للفترة التالية.

فالجماعات الإسلامية والجهاد عندما ظهرا بعد ذلك على الساحة من عام ١٩٨٤، كان الإعداد والتجهيز لهم قد تم خلال فترة المعتقلات، حيث تم إعداد مرجعياتهم.

والحقيقة إنه حتى عام ١٩٨٧ لم تبدر من الإسلاميين حادثة عنف واحدة، على العكس قتل منهم من قتل ومع ذلك لم تقم الجماعات بأى رد فعل، إنما كانت مرحلة دعوية فقط، كما إن النظام وقتها احتوى الموقف، والرئيس مبارك استقبل والد أحد المقتولين وهو شعبان راشد.

فكان هناك متنفس للدعاة باختلاف توجهاتهم، لكن بعد أن تولى زكى بدر وزارة الداخلية، وهى فترة مهمة جدًا، بدأ يؤلب كل القوى السياسية ضد الإسلاميين والنظام، ونجحت الدولة بعد زكى بدر فى أن تجمع كل القوى السياسية ضد الإسلاميين، حيث نجح النظام فى أن يجعل كل القوى السياسية تتعامل مع الإسلاميين كقوى معارضة، كما استطاع النظام أن يحتوى كل النخب والمثقفين فى اتجاه واحد، وهو اتجاه المعارضة للإسلاميين.

والنقطة البارزة فى ذلك هى اغتيال علاء محيى الدين، الذى كان معروفًا بين الإعلاميين والأوساط السياسية بأنه متحدث عن الجماعة الإسلامية، وكانت الجماعات وقتها واقعًا لا ينكر فى الحياة السياسية الإسلامية، وعلاء محيى الدين لم يكن غريبًا على النظام، فرسالة قتله كانت موجهة أيضًا لآخرين لكنهم لم يقتلوا فى حينها.

وقضية مقتل علاء محيى الدين حركت الراكد فى حياة الجماعات الإسلامية، أقول الآن ونحن فى عام ٢٠٠٤ والواقعة حدثت فى عام ١٩٩٠، أن الدولة كانت تعد فخًا للجماعات

الإسلامية بالذات لاستثارتها واصطيادها فى هذا الفخ كى يتم القضاء عليها، لأن الدولة كانت تعلم أن كثيرًا من الجماعات الإسلامية قد ذهبت إلى أفغانستان.

ومن المعلوم أن أفغانستان بؤرة مخابرات العالم كله، وهذا ما جعل الدولة تضع حسابات كثيرة لاصطياد الجماعات الإسلامية، لأنه وردت معلومات أن هذه الكوادر سوف تعود إلى مصر وأنها بصدد الدخول فى صدام مع الدولة بأى شكل كان. والحقيقة إن الجماعات الإسلامية تحركت عاطفيًا ووقعت فى الفخ، لأن علاقة علاء محيى الدين بهم علاقة حب وطيدة، وكان واحدًا من المؤسسين للجماعات الإسلامية، ولم يكن وضعه سهلا بالنسبة لهم، حيث كان على صلة وثيقة بكل القيادات والمحركين للجماعة، ولذا كان الرد سريعًا بقتل المحجوب، وإن كان المقصود محمد عبدالحليم موسى وزير الداخلية فى ذلك الوقت، وقالوا ذلك فى قضية المحجوب، لكن تم قتل المحجوب كرد فعل لقتل علاء محيى الدين.

ومن هنا وضعت نواة الصدام الذى حدث بعد ذلك، وبدأت هذه القضية تؤصل لفكرة العنف وتضع لها أساسات راسخة، والدولة مهدت لهذه الأساسات، وجذبت الجماعات الإسلامية لهذا الصراع، لتبدأ دوامة العنف التى يعرفها الجميع بكل أحداثها.

وبعد أن أغلقت الدولة هذا الفخ على الإسلاميين، جماهيريًا وسياسيًا تحت دائرة الإرهاب والعنف، حيث تم شطبهم سياسيًا فى هذا الخندق، قامت الدولة بتقنين أشياء كثيرة، منها قانون الخطابة، وهو ما أعتبره قانون تأميم الخطابة فى مصر، حيث إن هذا القانون نص على حصول الخطيب على تصريح من مباحث أمن الدولة، فهذا قضاء على كل صوت حرّ يريد أن يعبر عن رأيه إسلاميًا من خلال منبر المساجد، أيضًا قانون الجمعيات الأهلية، حيث حظر أى نشاط سياسى.

وبذلك قيدت الدولة نشاط الإسلاميين تمامًا وكل ذلك أيضًا جمع قناعة شخصية بضرورة التواجد على الساحة السياسية رغم كل الظروف المحيطة.

**لماذا ظهرت مؤخرًا فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟**

- ظهرت فكرة حزب الشريعة ذات المرجعية الإسلامية عام ١٩٩٦، نتيجة دراسة للواقع والتجارب التى خاضتها الحركة الإسلامية، مرورًا بتجربة الإخوان المسلمين ثم التيار الجهادى، بدءًا من تيار سيد قطب وصالح سرية إلى محمد عبد السلام وعبود الزمر، والجماعة الإسلامية وتفاعلها الدعوى، ثم الصدامى مع الدولة، ودراسة أثر كل ذلك على كيفية تفاعل الشعب المصرى، وكان الأهم من ذلك المتغيرات الدولية، وما يسمى بالنظام العالمى الجديد، أو السيطرة الأمريكية الجديدة، وهيمنتها على المجتمع الدولى، وقوة مساندتها المتواصلة للعدو الصهيونى ودوره فى التأثير على الفكر فى المنطقة العربية الإسلامية تحت ستار العولمة،

لتذويب الهوية الإسلامية.. ومع كل ذلك لم يكن يوجد شكل سياسى لأبناء الحركة الإسلامية فى الحياة السياسية وتغييبهم دائمًا عن التواجد العلنى والقانونى.

كل ذلك بتفصيلاته، ودراسة نتائجه وآثاره فيما بعد، قوّى ورجح العمل الحزبى، وضرورة الاجتهاد مع فقه الواقع، مع الثبات على الأصول والثوابت، كى يكون هناك كيان إسلامى سياسى بدون تنازل أو ما يسمى «الميكافلية»، التى يقع فيها الكثيرون من أصحاب التوجهات السياسية.

ويبقى أنه من خلال تلك الدراسة، وضح أن العلمانيين وأعداء الإسلام استطاعوا احتلال أماكن كثيرة، إعلاميًا وسياسيًا، نتيجة غياب الإسلاميين، أو تغييب الإسلاميين عن التواجد السياسى، مما كان له أثر كبير فى دراسة فكرة إنشاء حزب ذى مرجعية إسلامية.

**وهل المشروعات الإسلامية السياسية الجديدة تعبير عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين فى مصر؟**

- حزب الشريعة الإسلامى لا يعبر عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين، لأن جماعة الإخوان جماعة قوية وكبيرة، ومتواجدة فى شتى قطاعات الشعب المصرى، ولها دورها السياسى الرائد، وسوف تبقى مع ظهور أية أحزاب إسلامية أخرى.. إنما حزب الشريعة يمثل إضافة للحركة الإسلامية، لتنوعها فى مواجهة الباطل، وأعداء الإسلام بشتى أشكالهم.

وحزب الشريعة يعبر عن توجه إسلامى، يختلف عن الإخوان بحسب انتماء بعض المؤسسين فى فترات سابقة للتيار الجهادى «الجهاد والجماعة الإسلامية»، إضافة إلى خلافات أخرى لا مجال للخوض فيها علانية. إنما هو تطور لاتجاه آخر غير الإخوان، يقف فى الساحة السياسية، مضيفًا للإخوان، وليس مناوئًا لجماعة الإخوان.

وعلاقة حزب الشريعة بجماعة الإخوان هى علاقة الإسلام، من حيث انتمائنا جميعًا للإسلام العظيم بما يمليه علينا من أخوة الإسلام.

وليس بيننا وبينهم أية علاقة تنظيمية أو تكتيكية بأى شكل كان، وأيضًا ليس بيننا وبينهم عداء، لأننا نعمل فى خندق واحد، وعدونا واحد، هو عدو الإسلام، باختلاف أفكارهم، وهدفنا واحد، وهو الدعوة إلى الإسلام، وإن اختلفت أفكارنا وأساليبنا، فهذه سنة الله فى الحياة وفى البشر..

ولكن أؤكد أن ما يجمعنا أكثر بكثير جدًا مما يمكن أن يكون سببًا للخلاف.

وفى النهاية أرجو ألا يعادينا الإخوان أو تحت زعم ما أسمعه بأننا نسحب البساط من تحت أرجلهم بمشروعنا السياسى، وأملى أن تجد الحكمة مكانًا لها عند الإسلاميين.

**هل هناك تحول فكرى لدى الجماعات الإسلامية التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة؟**

- كون مشروع حزب الشريعة الإسلامى صادرًا عن مجموعة من المؤسسين المحسوبين سابقًا على التيار الجهادى «الجهاد والجماعة الإسلامية»، لا يعنى ذلك أن كل الجماعات الإسلامية حدث عندها ما يسمى تحول فكرى فى فكرة التغيير بالقوة.. ولكن يبقى أن الجماعة الإسلامية بإعلانها مبادرة وقف العنف، وتحقيق تلك المبادرة تحقيقًا واقعيًا منذ إعلانها حتى الآن، ومرور أكثر من ست سنوات على ذلك، صدور كتب المراجعات الفكرية المتنوعة، فإنه يعد تطورًا فكريًا وسياسيًا فى التعامل مع معطيات الواقع بوقف العمليات العسكرية.

أما ما يسمى بتنظيم الجهاد، فعمليًا وقفت عملياته العسكرية، وإن كان هو أعلن رفضه لمبادرة وقف العنف.

ولكن المؤكد الآن فى المناخ العام السائد فى مصر منذ ست سنوات لم يشهد حادثة عنف، مما يعطى دلالة أن ثمة تغييرًا فى الفكر، وفى التعامل مع الواقع.. إنما يبقى أننا فى حزب الشريعة الإسلامى أعلنا رفضنا للعنف كأسلوب للتغيير، وارتضينا أسلوب النضال السياسى، واعتبرنا ذلك باجتهاد خاص منا، نوعًا من أنواع الجهاد..

ولكن يبقى أن فكرة استخدام القوة عند بعض الإسلاميين لها أسبابها، التى لا مجال للحديث عنها هنا والخوض فيها.. ويبقى أيضًا أن استخدام الأسلوب البوليسى والقهر والبطش، ليس هو الأسلوب الصحيح للتعامل مع تلك الحالة الإسلامية الراغبة فى التغيير بالقوة واستخدام العنف، من هنا رأينا أن نفتح قنوات التغيير، وإطلاق الحريات السياسية، مثل حزب الشريعة الإسلامى، ووجوده كوعاء للحركة، يكون سببًا قويًا لوقف العنف وعدم جديته عند الإسلاميين.

**هل يعبر هذا التوجه الجديد عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية، أم أنه تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟**

- توجهنا السياسى بإنشاء حزب الشريعة ذى المرجعية الإسلامية، هو تعبير عن إيماننا الحقيقى بالتغيير عبر الوسائل السلمية القانونية، بعيدًا عن الصدام، واستخدام القوة، ونعتبر أن مجهودنا الذى نبذله فى هذا المجال، نوع من أنواع الجهاد السياسى، وهو ليس تصرفًا تكتيكيًا للهروب مما يسمى مواجهة أمنية.. لأنه لا يوجد أحد من المؤسسين مطاردًا أو مطلوبًا أمنيًا كى يهرب بهذا الأسلوب، إنما معظم المؤسسين معروفون جيدًا، ويمارسون حياتهم ونشاطهم بصورة علنية.

والحقيقة التى ينبغى أن تذكر أنه تطور فكرى فى كيفية التعامل مع الواقع بكل ما فيه من دلالات ومعطيات، ينبغى أن يعيها جيدًا المؤمن فى طريق الدعوة، مع الثبات على الأصول

والثوابت العقائدية، مهما كلف ذلك، ولو أدى ذلك إلى فشل مشروعنا السياسى تمامًا، فنحن واثقون أننا لن ننال شيئًا إلا بتقوى الله، وأن ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

**وهل استوعبتم تجارب الأحزاب الإسلامية الأخرى فى الوطن العربى (الإخوان فى الأردن - حزب الإصلاح فى اليمن - الجبهة الإسلامية فى السودان)؟**

- بالنسبة للتجارب الحزبية الإسلامية، فى الدول العربية، فقد قمنا بدراستها، ووقفنا على ما فيها بقدر المستطاع لدينا من معلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة.. ولكن المهم أن الواقع المصرى يختلف مثلا عن الواقع السودانى، عن الواقع اليمنى، عن الأردنى، فكل دولة لها ظروفها ومناخها السياسى الخاص، مما يفرز دلالات مغايرة، ومعطيات خاصة لكل دولة فى واقعها عن الأخرى، مما يعطى لكل حدث فى كل دولة، ظروفه المختلفة عن الأخرى، ولا يصح القياس أو المفاضلة أو المقارنة.

لذلك ينبغى أن نوضح أن واقع الحياة السياسية فى مصر، ونظام الحكم، وطبيعة الشعب المصرى، وظروف مصر الدولية، كل ذلك يعطيها واقعًا مختلفًا ينبغى النظر له وحده فى كيفية التعامل معه، وتطبيق فقه الواقع، والالتزام بالمرجعية الإسلامية، والثبات على ذلك.

**هل تعتقد أن الدولة ستسمح بقيام حزب إسلامى أو له مرجعية إسلامية؟**

- لا أعتقد أن الدولة تسمح بقيام حزب إسلامى ذى مرجعية إسلامية، خاصة فى الوقت الحالى، ولكن لا يستبعد ذلك فى السنوات القادمة، لأن من فضل الله أن الشكل السياسى دائمًا للحياة والنظم متغير، وغير ثابت، وكم من شكل سياسى فى دولة تغير مع أنه كان فى ظاهره لا يظن أنه سوف يطرأ عليه أى تغيير، وذلك لتدخلات عديدة لا يملكها أى نظام، مثل الضغوط الشعبية، التوازنات السياسية، وتغير شكل القوى السياسية، فمثلا لم يكن أحد يظن ذلك التغيير الذى تم فى الاتحاد السوفيتى، وتفكيكه وسقوط الشيوعية، وظهور القوة الأمريكية الوحيدة فى العالم. وعلى المستوى العربى نرى الجزائر وظهور بوتفليقة، والوئام الوطنى، والعفو عن جبهة الإنقاذ، والأمثلة كثيرة لعدم جمود الحياة السياسية على شكل واحد، وتلك سنة الله فى الحياة.

**وكيف تفسر إصرار بعض الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية رغم علمهم المسبق برفض الدولة؟**

- إصرارنا على تأسيس حزب إسلامى، رغم علمنا المسبق برفض الدولة، ذلك يرجع إلى أننا أصحاب دعوة وعقيدة، ولسنا طلاب دنيا، أو أحزابًا نتصارع بها من أجل وجاهة سياسية.. فنحن نعلم يقينًا من ديننا أول مبادئ الدعوة للدين، قول الله تبارك وتعالى:

﴿مَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاغُ﴾ وايضًا قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ والنبى ﷺ قال: «بلغوا عنى ولو آية». فنحن مأمورون بالواجب الشرعى، ألا وهو القيام بأمر هذا الدين العظيم بكل السبل والطرق، بشرط عدم مخالفة ذلك للشرع وقواعد الدين الحنيف.

وقد صادف النبى ﷺ الوانًا شتى من الرفض والعنت والاضطهاد من قومه، ووصل حد الافتراء، وتعذيب أصحابه، فلم يتراجع النبى ﷺ ولا أصحابه. وأى صاحب دعوة أو فكر لو كان فى مكانه، لتراجع وانتهت دعوته، ولكنه صبر على كل ذلك، وثبت أصحابه سنين طويلة، وجاهدوا فى سبيل الله بالدعوة والموعظة الحسنة، حتى جاء أمر الله، وأقيمت دولة الإسلام.

لذلك نحن نعتبر حزب الشريعة الإسلامى سبيلا من سبل الدعوة إلى دين الله، على قدر استطاعتنا، ونعلم أن الحقوق لا تعطى أبدًا هبة من الحكام، بل لا بد من الصبر والجهاد بالكلمة الصادقة، والثبات على ذلك، مهما تكن الظروف، وذلك ما يصطلح على تسميته بالنضال السياسى، ولكننا نعتبر ذلك نوعًا من أنواع الجهاد، نضيف إلى كل إخواننا العاملين فى طريق الدعوة إلى الله سبيلا جديدًا، يخترق به الحصار حول الدعوة إلى دين الله، فى كل ذلك الواقع المرير الذى يعيشه أصحاب الاتجاه الإسلامى، المضطهدون فى مصر، وفى كل مكان.

**وما هى علاقة حزب الشريعة بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى فى مصر، وهل لديكم حوار مع الناصريين والشيوعيين والوفد على سبيل المثال؟**

- نحن شرحنا هذه العلاقة فى برنامج الحزب تحت عنوان «الإيمان بالتعددية السياسية وحق التعبير» وذلك فى سياق النسق الحضارى الإسلامى، على أساس أن اختلاف الرأى سنة من سنن الخالق جل وعلا، وطالبنا بإنهاء احتكارية حزب السلطة فى إدارته للبلاد، وطالبنا أيضًا بإلغاء قانون الطوارئ.

ونحن نؤمن بأن الإسلام سبق كل الأشكال السياسية المعاصرة، فى تأكيده على حرية العقيدة بقوله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾.

ولنا فى ذلك تفرد به، ألا وهو التأكيد على السعى لإقامة حوار، أولا بين الجماعات الإسلامية جميعًا، والعمل على التواصل مع الجميع على أساس أننا جميعًا فى خندق واحد، وننطلق من مرجعية واحدة، ولا يوجد ثمة خلاف عقائدى ولا خلاف نضالى واضح، وذلك من منطلق أن الجماعات الإسلامية يمثلون أهم تيار سياسى، بل أقوى تيار سياسى متواجد حقيقة بين الناس.

أما عن الحوار مع الناصريين والشيوعيين والوفد، فنحن لا نرفض الحوار معهم، بل نتواصل معهم فى الحوار، وذلك من أجل مصلحة الوطن، بشرط ألا يخرج الحوار عن السقف

الإسلامى، وألا يكون بهدف استدراجنا عن أهدافنا الإسلامية.

**وهل جرت اتصالات بينكم وبين أطراف فى الحزب الحاكم كنوع من استطلاع الرأى حول مستقبل الحزب؟**

- لم تجر أية اتصالات، بأى شكل، وبأى طريقة بيننا وبين أى طرف من الحزب الحاكم، وإذا كنت تقصد بسؤالك الجهات الأمنية، فمازال الأمن يعاملنا كمتطرفين، محسوبين على التيار الجهادى، بشقيه «الجماعة الإسلامية والجهاد»، ومع ذلك لم يحدث أى استطلاع كما ذكرت مع الأمن، بل الذى حدث أن الأمن قام باحتجاز بعض المؤسسين لحزب الشريعة، وأكرههم على إلغاء توكيلهم الخاص بإنشاء الحزب، ووصل الاحتجاز لبعضهم أكثر من شهر، كما أن كثيرًا من مأموريات الشهر العقارى كانت ترفض أيضًا عمل التوكيل الخاص بإنشاء حزب الشريعة لوكيل المؤسسين.

والذى حدث فعلا هو الاستطلاع عن طريق الأمن، أولا: بكسر أبواب مكتبى والعبث به، وقيد محضر بذلك، ثانيًا: محاولة اقتحام مكتبى مرة أخرى قبل أيام من تقديم أوراق الحزب إلى لجنة شئون الأحزاب بواسطة قوة من ثمانية أفراد معهم سياراتهم، وعند قيامهم بكسر الباب شعر بهم سكان العمارة، فقرروا الفرار.. هذا هو الاستطلاع الذى تم.

**هل تعتقد أن إنشاء حزب سياسى يمكن أن ينهى ظاهرة ما يسمى «المتطرفين بالخارج»؟**

- ظاهرة ما يسمى «المتطرفين فى الخارج» كما أطلقت عليها، أظن أنها لن تنتهى فى الوقت الحالى، لأنها استقرت إعلاميًا، وأصبح لها شكلها السياسى، وتواصلها على هذا الشكل والنحو، وحقيقة لا توجد علاقة بين ما أطلقت عليه «المتطرفين فى الخارج» وحزب الشريعة، ولا يعنى ذلك أننا نرفض أو نصادر أى رأى لأخ مسلم، ولكنها الحقيقة، التى ينبغى أن يعلمها الجميع.

وحزب الشريعة الإسلامى من الممكن فى ظل تواصله، إن شاء الله، وبقائه أن يساهم بقوة تواجده وتعبيره عن آمال الإسلاميين فى تغيير الخطاب الإعلامى، الذى يعبر به دائمًا عن الإسلاميين فى الخارج، وعن رأيهم فى مشاكل الداخل، ويساهم أيضًا فى إحداث تطور فكرى لأولئك الإسلاميين البعيدين عن أرض الواقع، وفى النهاية هم أخوة لنا فى الإسلام، مسلمين، لهم أخوة الإسلام.

**وما هى الأسباب الحقيقية وراء الأزمة التى وقعت بين صفوف الإسلاميين، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس حزب الشريعة، وهل مشروع الشريعة جاء ليفشل مشروع الإصلاح؟**

- لم أسمع أن هناك أزمة وقعت بين الإسلاميين بعد الإعلان عن حزب الشريعة، بل على العكس، سمعت ووصلتنى كلمات الفرح والسرور والتشجيع من كثير من الإسلاميين، وتساؤلات من البعض من أجل فهم كيفية حل المشكلة الحزبية المترسخة فى أذهان الإسلاميين بأخطائها،

وكان هناك توجيه من بعض الرموز الإسلامية الكبيرة والشيوخ، وكان هناك، بفضل الله، بين الإسلاميين، حتى الذين لم ينضموا إلى المشروع، ثقة فى شخصى، من حيث فهمى وإدراكى للأمور والواقع، والعقبات الفقهية، وكيفية تجاوزها بما هو فى حدود الشريعة، وأيضًا ثقة فى المؤسسين.

وكان للأستاذ منتصر الزيات بصفته رمزًا من رموز الحركة الإسلامية، وترحيبه بحزب الشريعة الإسلامى، ودعمه له، كان له دور فى توصيل وجهة النظر للرافضين فى كيفية تعدد الآليات، ودوره لا ينكر فى دعمه للحزب، رغم عدم انضمامه له كمؤسس، حيث إنه له دور آخر فى الحركة الإسلامية.

وحزب الشريعة عندما أعلن لم يكن موجودًا حزب الإصلاح، وقبل ذلك فى مرحلة التأسيس لم يكن موجودًا حزب الإصلاح، ومع ذلك هم إخواننا، نتواصل من أجل العمل لدين الله، وإذا كنا نؤمن بالتعددية السياسية، ونطلب فتح الحوار مع الأحزاب مثل الناصريين والوفديين، فلماذا لا نتواصل مع الإسلاميين، هذا لا يقال أبدًا بأى شكل من الأشكال.

وكم أتمنى أن يكون الإصلاح يده فى أيدينا، من الممكن أن نختلف، لكن من غير المقبول أن نتباغض وأن نتحارب، فهى إذن ليست لله خالصة، وشخصيًا لم أنل من مشروع حزب الشريعة إلا كلامًا محترمًا، واحتسب عند الله كل شىء، وهو العليم بكل شىء، ولا أقول إلا ﴿ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاًّ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾ والله المستعان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

**لماذا طرحت قضية فلسطين ضمن البرنامج السياسى لحزب الشريعة؟**

- حقيقة، الجماعات الإسلامية أدركت ووضعت فى أولوياتها أن جهاد العدو القريب أولى من جهاد العدو البعيد، وأن وجود الكيان الصهيونى واختراقهم حدودنا ومثقفينا، يمثل خطرًا كبيرًا، وهو ما وضعه الإسلاميون فى حساباتهم، فكانت المواجهة مع الكيان الصهيونى أهم من المواجهة مع النظام الحاكم فى هذه المرحلة، لذا تم وضع ذلك فى البرنامج السياسى للحزب، والذى يعبر عن توجهاتنا السياسية أمام الجميع.

**أخيرًا: بعد رفض هذا الحزب، هل لديكم مشروعات أخرى ستتقدمون بها أم ستتوقفون بعد ذلك؟**

- لدينا مشروعات أخرى سنتقدم بها من باب الشرعية، لأن الشعور الإسلامى لن تستطيع أى قوة أن تستأصله أو تكبته أو تتلاعب به، فالإسلاميون يعبرون عن المجتمع الإسلامى، والبعض يريد لنا إسلامًا غربيًا، لكن أقول الفكر الإسلامى إسلامى ولن يتغير ولن يتبدل مهما

## الفصل التاسع

### حوار مع: جمال سلطان
### وكيل مؤسسى حزب الإصلاح

حزب الإصلاح «الإسلامى الاجتماعى سابقًا»، هو ثانى مشروع سياسى يخرج من بوتقة الجماعات الإسلامية «الراديكالية» عن طريق وكيل مؤسسيه الكاتب الإسلامى المعروف جمال سلطان، وضم بين صفوفه بعض النشطين السابقين فى الجماعات الإسلامية، وأيضًا المحامى القدير د. عبدالحليم مندور رئيس هيئة الدفاع عن الإسلاميين.. وفى هذا الحوار مع وكيل مؤسسى حزب الإصلاح نتناول أسباب إنشاء الأحزاب الإسلامية فى مصر، وعلاقة جماعة الإخوان المسلمين بهذه المشروعات الإسلامية السياسية الجديدة، وعلاقة هذه الأحزاب الإسلامية بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى فى مصر، وأسباب الخلافات الدائرة بين صفوف الإسلاميين، وغيرها من القضايا الأخرى المهمة وهذا نصه:

***

**بداية: لماذا ظهرت مؤخرًا فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟**

- لأن هناك قناعة فى أوساط جيل جديد من الحركة الإسلامية بأن تجربة الحركة الإسلامية أخطأت كثيرًا عندما تجاهلت العمل السياسى العام، وخسرت كثيرًا عندما انعزلت عن مجراهم، وكانت هناك قناعة أخرى بأن الموقف السلبى من العمل السياسى بآلياته المختلفة المعروفة، كانتخابات وأحزاب وبرلمان، كان يتأسس على موقف نفسى وعاطفى، ومتعجل، أكثر منه موقفًا متزنًا ومتناسقًا.

**وهل هذه الأحزاب تعبير عن وفاة جماعة الإخوان المسلمين بمصر، وما هى علاقة الإخوان بهذه المشروعات الحزبية الجديدة؟**

- لا، بطبيعة الحال، لأن جماعة الإخوان المسلمين خبرة تاريخية منفصلة، وحركة ذات عمق تاريخى، أثبتت الأيام والأحداث أنها تستعصى على الإبادة والتذويب، وإن كنا نحذر من أن تصور حركة الإخوان بأن أسلوب العمل الدعوى والحركى فى شكل جماعة بمفهومها التقليدى القديم قد يعرض الجماعة لمخاطر الاضمحلال والتلاشى أكثر مما يشكله القمع السلطوى من مخاطر، ولا بد للجماعة من أن تنتقل إلى طور جديد فى البنية التنظيمية

والسياسية والحركية، تتيح لها مواكبة عصر جديد وأنماط مؤسسية جديدة فى العمل السياسى، وكذلك من الضرورى على الجماعة أن تعترف وتتعايش مع واقع جديد على الساحة الإسلامية، وهو أن الإخوان لم يعودوا الحركة الوحيدة فى ساحة الدعوة والعمل الإسلامى، وإنما أصبحوا فى الواقع الجديد حركة وتيارًا من مجمل حركات وتيارات وفصائل متعددة داخل سياق الحركة الإسلامية العامة.

وتجاهل هذه الحقيقة الواقعية سيجعل من سلوكيات جماعة الإخوان، داخل الصف الإسلامى وخارجه، عناصر قلق وتوتر وإساءة لمعنى قبول الإسلاميين للتعددية واحترام الرأى الآخر.

**وهل هناك تحول فكرى لدى الجماعات التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة؟**

- نعم، ومما لا شك فيه أن هناك مراجعات حقيقية جادة، فكرية وسياسية داخل صفوف الحركة الجهادية المصرية، وأن هذه المراجعات تتعلق أساسًا بجدوى العمل المسلح فى فرض الإرادة السياسية فى واقع مثل الواقع المصرى، وأيضًا فى الموقف من الحياة السياسية بشكل عام، والقواعد الشرعية التى قامت عليها بعض تصورات الحركة الجهادية تجاه الدولة، ومؤسساتها وآلياتها تجاه السلطة أيضًا.

صحيح أنه لم تتبلور هذه المراجعات التى صدرت من قادة الجماعة الإسلامية حتى الآن، ولم تتشكل فى بنى سياسية وفكرية وتنظيمية جديدة، ولكن بذرة المراجعة قد غرست بالفعل فى واقع الحركة الجهادية، وأعتقد أن إثمارها سيكون مسألة وقت ليس أكثر.

**وهل يعبر هذا التوجه الجديد عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية، أم أنه تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟**

- عندما يتعلق الأمر بتغيير فى البنى الفكرية والمنهجية والأسس التى قامت عليها الحركة السياسية الإسلامية، فإن الأمر يكون أبعد ما يكون عن معنى التكتيك، وإنما هى تحولات حقيقية، دفع إليها نزعة كبيرة وجادة تجاه إجراءات النقد الذاتى داخل صفوف الحركة الإسلامية، وأيضًا دفع إليها إحساس بالمسئولية تجاه الوطن ومستقبله، وتجاه الدعوة الإسلامية وطموحها فى إصلاح منظومة القيم والأفكار والتشريعات الفاعلة فى هذا المجتمع.

**وهل استوعبتم تجارب الأحزاب الإسلامية فى الوطن العربى (الإخوان فى الأردن - حزب الإصلاح فى اليمن - الجبهة الإسلامية فى السودان)؟**

- بطبيعة الحال استوعبت الحركة الإسلامية فى طورها الجديد تجارب الحركات الإسلامية الأخرى، وخاصة فى العالم العربى، ومن المهم أن نتكلم بوضوح كامل أن الطرح الجديد داخل سياق الحركة الإسلامية الجهادية فى مصر، الذى يتجه نحو المشاركة السياسية

والجهاد السياسى، أنه قد قام متأثرًا بشكل مباشر بالتجارب السياسية الخصبة، التى شهدتها حركات إسلامية أخرى، سواء فى السودان أو الجزائر أو الأردن أو المغرب أو لبنان أو اليمن أو الكويت.

وعلى الرغم من المآلات السيئة التى انتهت إليها بعض هذه التجارب كما حدث فى الجزائر، إلا أنها مثلت دافعًا إيجابيًا كبيرًا لنا لكى نختط سبيلاً جديدًا فى الإصلاح الاجتماعى والسياسى عن طريق المشاركة السياسية كما أن هذه التجارب، ومنها تجارب سلفية وجهادية كسرت الحاجز النفسى بين الإسلاميين وبين المشاركة السياسية، ثم إن الفتاوى التى حصلت عليها هذه الحركات والاجتهادات السياسية من مراجع علمية كبيرة مثل الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله والشيخ يوسف القرضاوى، وغيرهما قد أعانت على ممارسة قدر كبير من الجرأة فى طرح التحول الجديد للحركة الإسلامية الجهادية المصرية نحو المشاركة السياسية.

**وهل تعتقد بأن الدولة ستسمح بقيام حزب إسلامى أو له مرجعية إسلامية؟**

- فى ظل الظروف الراهنة ليس لدينا أمل كبير فى أن توافق السلطة على تأسيس أحزاب إسلامية، ليس بمعنى أحزاب دينية، وإنما بمعنى أحزاب سياسية تدافع عن هوية الأمة وانتمائها الإسلامى، وذلك بسبب رصيد التوتر وسوء الظن المتبادل ما بين السلطة بأجهزتها السياسية والأمنية وبين الحركة الإسلامية، ولكنى أعتقد أن رفض السلطة منابر شرعية إسلامية للإسلاميين، هو أمر لا يمكن أن يمتد إلى ما لا نهاية، ولكن المسألة فى تقديرنا مسألة وقت وفرصة لتحولات قد تحملها مفاجآت المستقبل، وإنما يبقى أن التحدى الأساسى للإسلاميين هو من داخلهم، وهو تحد ذاتى، قبل أن يكون من أى قوى خارجية، فعليهم أولاً أن يحسموا استراتيجيتهم الحركية تجاه المستقبل، بدلاً من الجمود والانغلاق الحركى، وضيق الأفق السياسى.

**وكيف تفسر إصرار بعض الإسلاميين على تأسيس أحزاب إسلامية، رغم علمهم المسبق برفض الدولة؟**

- المسألة تتعلق كما أشرنا برغبة فى حسم استراتيجية الحركة الإسلامية نحو المستقبل، لأن التحدى هو تحد ذاتى بالأساس، ثم تأتى بعد ذلك الرغبة فى إثبات حقنا الدستورى والقانونى، الذى تهدده السلطة عمدًا، ولعل هذه الإحراجات المتوالية التى يمثلها إصرارنا وإصرار إخواننا فى التجارب الأخرى على حقهم فى المشاركة يؤدى إلى الضغط على موقف السلطة لكى تتفهم أهمية الحقوق المشروعة للحركة الإسلامية فى العمل السياسى والعلنى، وعلى جانب آخر فإن طرح هذه التجارب العملية قصدنا به إحراج الحركة الإسلامية ذاتها، بحيث تكشف بوضوح ترهلها السياسى، وعجزها عن طرح البدائل الحركية والتنظيمية، فلعل

ذلك يكون دافعًا لها كى تتجاوب بفاعلية وسرعة مع الطروحات الجديدة، التى تمثل تطورًا داخل سياق الحركة الجهادية المصرية.

**وما هى علاقة حزب الإصلاح بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، وهل لديكم حوار مع الناصريين والشيوعيين والوفد على سبيل المثال؟**

- على المستوى التنظيمى لا يوجد حوار بهذا الشكل، لكن هناك حوارات فردية غير تنظيمية مع رموز وشخصيات فى الأحزاب السياسية المختلفة بما فى ذلك شيوعيون وليبراليون وناصريون. القصد منها توضيح طبيعة هذا التطور الجديد فى فكر الحركة الإسلامية، وأيضًا العمل على حشد رأى عام قوى يؤيد الحقوق المشروعة للحركة الإسلامية فى أن يكون لها منابرها السياسية الشرعية.

**وهل جرت اتصالات بينكم وبين أطراف فى الحزب الحاكم كنوع من استطلاع الرأى حول مستقبل الحزب؟**

- لا، مع الأسف لم تحدث مثل هذه الاتصالات، وإنما جرت استطلاعات لما نفكر فيه، وما نهدف إليه من قبل بعض الأجهزة الأمنية، ومع احترامنا لهذه الأجهزة وموضوعيتها فى التعامل معنا حتى الآن، إلا أن هذا ليس كافيًا لكى يعبر عن تعامل الدولة مع ظاهرة جديدة بهذا الخطر، كما أن القضية هى فى النهاية قضية سياسية وليست قضية أمنية.

**وهل تعتقد بأن إنشاء مثل هذه الأحزاب الإسلامية يمكن أن ينهى ظاهرة ما يسمى «المتطرفين بالخارج»؟**

- الرموز الإسلامية الهاربة فى الخارج ليست كلها الآن داعمة أو مؤيدة للعنف فى العمل الإسلامى، بل إن هناك قطاعات متزايدة للمقيمين فى الخارج تقوم بالبحث عن صيغ سياسية جديدة وبديلة للصيغ القديمة السابقة، التى كانت نتائجها السلبية أضعاف ما يمكن قبوله فيها من إيجابيات، وينبغى فى تقديرنا، النظر إلى هذه الرموز الهاربة فى الخارج نظرة أبعد من النظرة الأمنية، وربما هذا ما نهدف إليه، أن يكون كثير من هذه الرموز أعضاء فى مشروع سياسى إسلامى علنى وسلمى، وبطبيعة الحال شريطة ألا يكونوا قد تعرضوا لأحكام قضائية نهائية بالإدانة.

**وما هى الأسباب الحقيقية وراء الأزمة الأخيرة التى وقعت بين صفوف الإسلاميين، خاصة بعد الإعلان عن تأسيس حزب الشريعة؟ وهل هذا الحزب جاء ليفشل مشروع الإصلاح؟**

- ليست هناك أزمة حقيقية بالمعنى المفهوم، وإنما كان هناك قدر كبير من الاستغراب، ولأن الأخوين اللذين قاما بتأسيس حزب الشريعة، أحدهما كان معنا فى تأسيس حزب الإصلاح، والآخر زارنا واطلع على ما نقوم به من جهد فى هذا الأمر، وكنا قد بدأنا بالفعل فى

جمع التوكيلات، وطرح أفكارنا وآرائنا على الرأى العام وأجهزة الإعلام المحلية والدولية، حتى فوجئنا بالأخوين منتصر الزيات وممدوح إسماعيل يعلنان عن تأسيس حزب باسم «الشريعة». فكانت مفاجأة غريبة، وحاولنا أن نعرف السبب، فلم نجد أى مبرر مقنع لهذا الأمر، بل إن المسألة وصلت إلى درجة غريبة من البحث عن تبريرات مثل الحديث عن أن هذا اعتقل سنة، بينما أنا اعتقلت ثلاث سنوات، ونحو ذلك من أشياء لا تجوز، لكننا على كل حال لم ننزعج كثيرًا لمثل هذا الحزب الجديد، ونتمنى لهم التوفيق، كما أنه ينبغى أن نعترف بأن الباب قد فتح بالفعل، وسوف تشهد السنوات القادمة المزيد من المحاولات الإسلامية فى هذا المضمار، وكل ذلك يملأنا شعورًا بالغبطة والسعادة، لأن المشروع الفكرى الذى طرحناه من خلال حزب الإصلاح قد صنع الجسر النفسى والفكرى والمنهجى لدى الإسلاميين باتجاه المشاركة السياسية، وعن طريق هذا الجسر دخل حزب الشريعة، وسوف تدخل أحزاب أخرى قادمة.

**أخيرًا: لماذا رفض الشيخ عمر عبد الرحمن فكرة قيام أحزاب إسلامية سياسية فى مصر؟**

- لم تصل أى رسالة بهذا الخصوص، وكل من ادعى ذلك فقد ادعاه كذبًا واختلاقًا، لأنه لا أساس له من الصحة!!

## الفصل العاشر

### حوار مع: عصام سلطان
### أحد أبرز مؤسسي حزب «الوسط المصري»

حزب الوسط هو أبرز مشروع حزبي خرج من عباءة جماعة الإخوان المسلمين المصرية عن طريق وكيل مؤسسيه المهندس أبو العلا ماضي والمحامي الشاب عصام سلطان والمفكر الإسلامي المعروف د. محمد سليم العوا «الأب الروحي للحزب»، بالإضافة إلى العديد من المؤسسين الآخرين، لكنه لقي معارضة شديدة من جانب الحكومة وداخل الجماعة نفسها، مما أدى إلى فشل المشروعين الأول والثاني، وهو ما عكس حالة من الإصرار لدى مؤسسيه بضرورة الاستمرار على الساحة، حتى يحصلوا على ترخيص رسمي بالتواجد العلني على الساحة السياسية المصرية، وفي هذا الحوار مع عصام سلطان نتناول معه العديد من القضايا المتعلقة بالمشروع السياسي لحزب الوسط والتغييرات الجديدة التي طرأت على ساحة العمل الإسلامي والجهادي في مصر، وغيرها من القضايا الأخرى المهمة المرتبطة بالعمل الإسلامي والسياسي بصفة عامة. وفيما يلي نصه:

**بداية: ما هي الأسباب الحقيقية وراء ظهور فكرة إنشاء أحزاب ذات مرجعية إسلامية؟**

- الأسباب الحقيقية وراء ظهور أكثر من مشروع إسلامي خلال هذه الفترة، هو السعي لتفريغ حالة الاحتقان الموجودة في مصر، وهو أن هناك أعدادًا هائلة من الشباب المتدين، الراغب في خدمة دينه ووطنه، ولا توجد قنوات قانونية تستوعب طاقات هؤلاء الشباب، كما أن الأحزاب الموجودة كلها أحزاب نخبة ومنقطعة عن الشارع المصري. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أنه وبعد مرور عشرات السنين على التجربة الإسلامية في مصر (الإخوان ٧٤ سنة)، اتضح للكثيرين أن نظرية التغيير من الخارج هي نظرية غير صحيحة، وأن الصحيح هو التغيير من داخل مؤسسات الدولة، ومن خلال النظام الدستوري والقانوني واللائحي المعمول به داخل الدولة.

والفكرة بدأت في حيز التنفيذ بحزب الوسط، ثم تبعه بعد ذلك آخرون.. بالنسبة للوسط، أعتقد أنها كانت رغبة تراود مؤسسيه منذ سنوات طويلة، وتسبب في تأخيرها قيادات الإخوان من النظام الخاص، ولكنها في النهاية خرجت.. وبخروجها تمت الإجابة عن أسئلة كثيرة حول ما يجب أن تكون عليه علاقة الحركة الإسلامية بالمجتمع والدولة.

**وهل هذه المشروعات الحزبية الجديدة هى تعبير عن وفاة جماعة الإخوان فى مصر؟**

- هى تطور فى أداء الحركة الإسلامية، كان ينبغى على الإخوان أن يلحقوا به، لكنهم آثروا التجمد.

لكن جماعة الإخوان كبيرة وممتدة مكانيًا وزمانيًا، وهى الآن تعانى كبوة بفعل القائمين عليها من قيادات النظام الخاص.. ولا ينبغى النظر إلى أى مشروع إسلامى جديد يقدم لغة جديدة على أنه منافس أو بديل للجماعة، وهذه النظرة التى تتبناها قيادة الجماعة، ربما هى السبب فى اعتقاد الكثيرين بقرب وفاة الجماعة فى مصر.

**وما هى علاقة جماعة الإخوان المسلمين بحزب الوسط ومؤسسيه، خاصة خلال الفترة الأخيرة؟**

- فى الواقع، لا أتصور أن هناك أية علاقة بل على العكس فى قضية حزب الوسط تعاونت قيادات جماعة الإخوان مع الدولة، وتحديدًا مع محامى هيئة قضايا الدولة، من أجل إجهاض تجربة حزب الوسط والإجهاز عليه أمام المحكمة الإدارية العليا بمجلس الدولة، والذى قام بهذا الدور للأسف هو المحامى مختار نوح، والذى سبق اتهامه على ذمة قضية إخوانية.. ناهيك عن المحاولات المستمرة من جانب قيادات الجماعة لتشويه صورة فكرة حزب الوسط ومؤسسى الحزب، بمناسبة وبغير مناسبة، وهو موقف لم تأخذه منا الأحزاب العلمانية، ولا حتى الشيوعية.

لكن على مستوى أفراد الجماعة، فإننا تربطنا بهم علاقة قوية ومتينة، وتجمعنا بهم أخوة الإسلام ورابطة المحبة.

أما على مستوى قيادات النظام الخاص، فمنذ أن وقفوا أمامنا وحاربونا، وتحالفوا مع محامى الحكومة أمام محكمة الأحزاب لإسقاط مشروعنا، فإن علاقتنا بهم قد انتهت تمامًا، ولا نريدها أن تعود.

**وهل هناك ثمة تحول فكرى لدى الجماعات الإسلامية التى تبنت من قبل فكرة التغيير بالقوة؟**

- طبقًا للمعلن من أحاديث قياداتهم ومحاميهم، هذا واضح، حيث يتضح أن هناك تحولاً فى هذا الاتجاه، والمعلومات التى سمعناها عن مبادرة وقف العنف ثم المراجعات الفكرية التى صدرت عن قادة الجماعة الإسلامية، أعتقد أنها معلومات صحيحة، فمنذ عام ١٩٩٧، وحتى اليوم، وموجة العنف آخذة فى الانحسار. وقد يتضح صحة ذلك أو عدمه خلال الأيام المقبلة.. هل هذا بسبب تحولهم الفكرى، محتمل.. أو بسبب قبضة الأمن القوية.. يجوز؟

**وهل يعبر هذا التوجه عن إيمان حقيقى بالتغيير عبر البوابة الديمقراطية، أم أنه تصرف تكتيكى للهروب من المواجهات الأمنية؟**

- المستقبل وحده هو الذى سيثبت صحة هذا أو ذاك. وبالنسبة لنا فى حزب الوسط، نحن لا نؤمن بنظرية التكتيك، وإنما خطواتنا هذه تعبر عن قناعة تامة وإيمان حقيقى بالعمل من خلال القنوات القانونية، والدستورية المتاحة، أما بالنسبة للمشاريع الأخرى، فلم تتضح الرؤية بعد، ومن التعسف الحكم عليها حتى الآن.

**وهل استوعبتم تجارب الأحزاب الإسلامية الأخرى فى الوطن العربى مثل (الإخوان فى الأردن - حزب الإصلاح فى اليمن - الجبهة الإسلامية فى السودان)؟**

- من الواضح أن الكل قد تأثر بهذه المشروعات بدرجة أو بأخرى، والعالم العربى، بل والعالم كله أصبح قرية صغيرة، والمهم فى التجربة أن مبدأ القبول بقواعد الديمقراطية واللعبة السياسية لم يعد محل اعتراض من أصحاب هذه التجارب، والخلاف بعد ذلك فى التفاصيل أمر مقبول.

**وهل تعتقد بأن الدولة سوف تسمح بقيام حزب إسلامى أو له مرجعية إسلامية؟**

- فى الوقت الحالى، فإن مبدأ الموافقة على أى حزب سياسى، إسلامى، يعتبر مرفوضًا من الدولة، ربما لضعف الدولة.. أو للضغوط التى تمارس عليها، أو لاهتمامها بأولويات اقتصادية واجتماعية عن الإصلاحات السياسية، إلا أن ذلك لا يعنى أن نستسلم أبدًا، ولا بد أن تتكرر المحاولات والمطالبات، ولن يضيع حق وراءه مطالب. لكن من وجهة نظرى الشخصية أرى أنه من مصلحة الحكومة السماح بإنشاء أحزاب مدنية ذات مرجعية إسلامية مثل حزب الوسط، لأن ذلك يسهم فى إنهاء حالة الخصام والفصام بين النظام والحركة الإسلامية، ويحول طاقات الشباب (شباب الحركة الإسلامية أو شباب النظام) من طاقات متحاربة، وبالتالى مهدرة، إلى طاقات متعاونة.، وبالتالى طاقات بناءة.

**وكيف تفسر إصرار البعض على تأسيس أحزاب إسلامية، رغم علمهم المسبق برفض الدولة؟**

- أولاً: نحن مقتنعون بأن النظام له بعض العذر فى رفض الترخيص للأحزاب الإسلامية، وذلك بسبب بعض الممارسات التى صدرت عن الحركة الإسلامية نفسها، خلال تاريخ طويل من الصراع المتبادل بينها وبين النظام، وقد تمضى سنوات طويلة حتى تتبدد هذه الشكوك عند النظام، وهى شكوك إلى حد ما مشروعة.. ومن هنا فنحن لا نتزعج كثيرًا للرفض المتكرر لطلبنا بإنشاء حزب سياسى، ونحن مصرون على إعطاء الفرصة للجميع، حتى يبنى قناعاته وقراراته على أسس واقعية.

وفى تقديرى أن الدولة ستوافق على مشروع الوسط فى المستقبل خاصة وأن كثيرًا من الشكوك التى كانت عند النظام، قد بدأت فى الذوبان، مثل: الإيمان بالتعددية والديمقراطية من جانب المؤسسين، وعدم وجود علاقة بين المؤسسين وأى تنظيم سرى داخل مصر أو خارجها.

ثانيًا: يقولون إن تجربة حزب الوسط قد أثبتت أن الذى يمنح الشرعية ليست هى لجنة الأحزاب السياسية، وإنما هو القبول العام من المجتمع ومؤسساته، ومن القوى والأحزاب السياسية، ويفسر ذلك ما أصبح يطلق اليوم عليه بتيار الوسط، ولعل هذا هو ما جعل البعض يحاول تكرار التجربة، ليكتسب شرعية الوجود، رغم علمه برفض الدولة المسبق.

وفى ظنى أن تكرار مثل هذه المحاولات، سواء من الإسلاميين أو من غيرهم، كما هو الحال فى حركة الكرامة (الناصرية)، ليس فى مصلحة النظام السياسى بوجه عام، وينبغى على الدولة أن تفتح أبوابها لمن يطرق باب الشرعية، خاصة فى ظل تآكل الأحزاب الموجودة حاليًا.

**وما هى علاقة حزب الوسط بالأحزاب والتيارات السياسية الأخرى، وهل لديكم حوار مع الناصريين والوفد والشيوعيين على سبيل المثال؟**

- علاقتنا بكافة الأحزاب والتيارات السياسية ممتازة، والحوار ممتد ومتواصل، ونحن جميعًا أبناء وطن واحد، نسعى لنهضته عبر وسائل متعددة، وأهداف واحدة.

**وهل جرت اتصالات بينكم وبين قيادات فى الحزب الحاكم كنوع من التنسيق واستطلاع الرأى حول مستقبل الحزب؟**

- على المستوى التنظيمى أو الرسمى ليست هناك اتصالات من هذا النوع بيننا وبين الحزب الحاكم، أما على المستوى الفردى، فإننا نتقابل ونتحاور عبر المؤتمرات والندوات والمنتديات واللقاءات العامة التى تجمعنا، ونتبادل فيها الآراء، وهى جميعها احتكاكات مفيدة، لأن كلاً منا يحتاج أن يفهم الآخر فهمًا صحيحًا، عبر حوار ممتد وموصول، كى يتخلص من النظرة المسبقة والأوصاف المعلبة، التى طالما ساهمت فى شيوع الضغينة على مدى تاريخ طويل بين الأطراف المختلفة.

**وكيف تنظر إلى مستقبل مشروع الوسط فى ظل الظروف الراهنة؟**

- الوسط كفكرة، تحظى كل يوم بالقبول والإعجاب لدى الناس، وخاصة المثقفين والطبقة الوسطى، ومحاولات تجسيد هذه الفكرة عمليًا مستمرة ودائمة، سواء عن طريق تأسيس حزب أو جمعية أو جريدة أو خلافه، وسوف يحمل المستقبل القريب أنباء سارة فى هذا الاتجاه!!

**أخيرًا: هل تعتقد بأن إقامة حزب إسلامى يمكن أن يساهم فى إنهاء ظاهرة ما يسمى (المتطرفين فى الخارج)؟**

- تصورى أن المتطرفين فى الخارج تحركهم أهداف ومصالح، تتعارض تمامًا مع أمن واستقرار الوطن، لذلك فالحكم على كونهم سينتهون كظاهرة أو سيظلون، لا علاقة له بالموافقة أو عدم الموافقة على تأسيس أحزاب إسلامية.